



PROVISIONAL
A/33/PV.14
29 September 1978
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، الساعة ٣٠/١٠

(كولومبيا)	السيد لييفانو	الرئيس :
(قطر)	السيد جمال (نائب الرئيس)	شم :
	نعبي قداسة اليايا جون بول الأول	—
	مواصلة المناقشة العامة [٩]	—
	<u>ألقيت الكلمات من قبل :</u>	
	السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	
	السيد دوجرسون (منغوليا)	
	السيد فانس (الولايات المتحدة الأمريكية)	
	السيد كونسالفي (فنزويلا)	

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room A-3550، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥نعى قداسة البابا جون بول الأول

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعتقد انني أعبر ، نيابة عن الدول الممثلة هنا عن الشعور بالأسى والألم ، لنياً وثقة قداسة البابا جون بول الأول ، الرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية . وأدعو الجمعية العامة للوقوف دقيقة صمت احياء لذكرى قداسته .
وقف الممثلون دقيقة صمت .

مواصلة نظـر البند ٩ من جدول الأعمال

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالألمانية) : بأسف كبير ، فان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الأمم المتحدة ، أخذ علماً بوفاة قداسة البابا جون بول الأول . واسمحوا لي أن أعرب عن تعازي لممثل الكرسي البابوي في الأمم المتحدة . السيد الرئيس ، أهنيكم لانتخابكم لشغل هذا المنصب الذي يتميز بالمسؤولية ، وأتمنى لكم وللأمين العام السيد كورت فالدهايم أطيب التمنيات بالنجاح . وستجدون دائماً ان ممثلي الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى جانبكم عندما يتعلق الأمر بتعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة . ان التطورات الدولية المعقدة والمتناقضة تتطلب الحكم الصائب والعمل العادل ، فان فرص السلام الدائم لم تكن بأفضل مما هي عليه الآن ، ولكن في الوقت نفسه فان سباق التسلح يتخذ أبعاداً لا نظير لها . ولا يمكن تجاهل بعض النجاح الذي أحرز نحو الانفراج ، ولكن اذا* الهجوم الأكثر حدة على التعايش السلمي ، فان الشعوب تتساءل عما اذا كان من الممكن المضي في طريق الانفراج بحيث يتحول الى أمد دائم ، أم أنه ستكون هناك عودة الى الحرب الباردة . ان الشعوب تضع آمالها في الأمم المتحدة ، التي تتجه أنشطتها وأعمالها نحو السلام . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية عضو في الأمم المتحدة منذ خمسة سنوات خلت ، وتعتبر دائماً أن الحفاظ على السلم العالمي والأمن الدولي من المهام التي تحظى بالأولوية . ان بلادى شريك يمكن أن يعتمد عليه كل من يسعى لتحقيق نفس الأهداف ، ويعمل لصالح الانسان .

(السيد فيشر ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

ان التعايش السلمي هو القوة الدافعة لمنظمة الأمم المتحدة ، والعالمية هي طابعها المميز وأرجو أن تسمحوا لي أن أعرب عن أحر تهانينا لجزر سليمان لقبولها العضو الخمسين بعد المائة في الأمم المتحدة .

ان الأمم المتحدة تستطيع أن تضطلع بفعالية بالمهام الموكلة اليها اذا ما مارست كافة الصلاحيات التي أعطيت لها بضمان الاحترام غير المحدود للمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها . ان الالتزام الصارم بسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام وحدة أراضيها وحدودها من الأمور الضرورية تماما كالعدول عن استخدام القوة والحد من التسلح ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وحماية حق الشعوب في تقرير المصير .

ولم يحدث عفوا أن تهذل الآن محاولات من قبل القوى المعارضة للانفراج لتقويض دعائم التعايش السلمي للشعوب ، لذلك فان الدورة الحالية للجمعية العامة لا تستطيع أن تبقى مكتوفة الأيدي ، بل عليها أن تكيف أعمالها وفق اعلان نواياها . كما يتعين عليها أن تتخذ اجراءات قوية لدعم الانفراج وجعل العالم أكثر أمنا ، حتى تضمن أن الطريق الى السلام لن يهدد بل سيكون من السهل سلوكه .

وفي أوروبا فان الاعلان الختامي لمؤتمر هلسنكي كان له أثر طيب على التعايش السلمي بين مختلف الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . ان هذا التعايش يتطور مع تزايد الاعتراف بهذا الاعلان الختامي . ومع تطبيقه كمدونة للعلاقات السلمية بين الدول . ومن الواضح أيضا أن كافة المحاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والمساس بسيادتها يتعارض مع نص وروح اعلان هلسنكي ، من شأنها تعطيل تقدم الانفراج وهذا يشبه المقاومة بمصائر الشعوب . اننا على استعداد للعمل مع كل اولئك الذين يعملون على عدم تغيير الأوضاع الحالية من طرف واحد . غير أن وفد بلادي لديه - وذلك ليس لأول مرة - ما يبرر الرفض القاطع للمحاولات المعتادة المتجهة الى عكس ذلك ، لأنها محاولات خطيرة وتنم عن الغرور .

ان هدف حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية المعلن هو العمل لتوفير الظروف التي يضمن فيها السلام في أوروبا بصورة دائمة على أساس من الواقع الذي لا شك فيه والذي ظهر بعد الحرب ، حيث ان التعايش السلمي يجب أن يحكم حياة وتصرفات الدول ذات النظم الاجتماعية

المختلفة ، وحيث يستطيع شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن يواصل جهوده للبناء الاشتراكي دون أى تدخل من الخارج . ان دول أوروبا تستطيع ، بل يجب عليها أن تتفق حول المستقبل في سلام . ان من يحاول تطبيق خطط غير واقعية يعرض حياة الشعوب للخطر ، أما من يعمل في جو من التعاون والاقبال من حدة التوتر وحل المشاكل الحيوية في عصرنا ، وحسن الجوار ، يستطيع أن يثبت كل هذا عن طريق توفر حسن النية والواقعية والروح البناءة ، وقيل هذا وذاك بالعمل .

ان ذلك سوف يكون لصالح الجميع . وكما هو معروف جيدا ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تشترك في أعمال الأمم المتحدة وتلتزم بميثاقها وتأخذ هذا الطريق مرشدا لها . وكما على كيفية تعزيز التعاون المشرم بين الدول عن طريق التعايش السلمي ، استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي للاغراض السلمية . لقد كانت هناك برامج مشتركة للبحث بين الدول الاشتراكية وبين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية وكانت النتائج لصالح الجميع . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية عضو في لجنة الامم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وقد تعاونت لسنوات طويلة في تنفيذ البرامج المشتركة التي وضعتها الدول الاشتراكية ، وهي ضمن الدول التي يشارك مواطنوها في رحلات الفضاء . وشعبنا فخور بذلك ويشعر بالامتنان للاتحاد السوفياتي الذي لعب دورا رائدا مكن من تحقيق هذه الانجازات .

لقد انقضت خمسون سنة منذ تم التوقيع على معاهدة كلوغ برياند باكت في باريس . ورغم أوجه القصور فيها فلقد انضم اليها الاتحاد الاتحادي السوفياتي ، وكان اول دولة صدقت عليها . وكانت هذه هي أول مرة تفتح فيها معاهدة لكافة الدول ، تحظر الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية كأحدى " وسائل السياسة القومية " .

وفي هذا الوقت وعلى عكس آمال الشعب السوفياتي والشعوب الاخرى لم تحل المعاهدة دون اندلاع حروب ونزاعات جديدة . وأوجه القصور فيها المتمثلة في عدم النص على اجراءات لنزع السلاح وعدم فرغ عقوبات في حالة الاخلال بمضمون الاتفاقية وعدم النص على اجراءات لفرغ العمل على السلام ، كانت لها اثار خطيرة . واليوم ، يجب ان نذكرنا هذه الحقيقة نحن الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة التي كان انشاؤها نتيجة اساسية لدروس التاريخ ، بالتزاماتنا بالسلام .

ان ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة سيكون أمرا هاما بالنسبة لا من الشعوب واستتباب السلام في كافة ارجاء العالم . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية كدولة واقعة على الخندق الفاصل بين أكبر قوتين عسكريتين في العالم تهتم الى حد كبير بمثل هذه المعاهدة .

ان وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح هما القضية الاساسية في عالمنا المعاصر . وقد ساء هذا الوعي اثناء الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة . ان الوثيقة الختامية الصادرة عن

هذه الدورة تعتبر أساسا قويا للعمل المشترك . وانها تنص على المقاييس التي تنطبق على مواقف الدول وعلى انشطتها في الأمم المتحدة .

ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح الذي يتمخض عن احترام الدول لالتزاماتها يعتبر الخطوة المنطقية التالية . ويمكن ان يؤخذ هذا كإثبات لحسن نية الجميع وللاسف ، فان الوضع قد تعقد بسبب سباق التسلح الذي تسير فيه الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي وكلما ازدادت خطورة الاسلحة المطورة زادت صعوبة السيطرة عليها وخطورها في النهاية .

من المؤكد أنه يجب اعطاء الاولوية لاجراء وقف سباق التسلح وفيما يتعلق بالاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل . ومن المناسب ان تعمل الدول النووية الان على الاتفاق حول حظر وانتاج الاسلحة النووية والحد من المخزون منها .

ان خطرا كبيرا يهدد حياة الانسان يتمثل في قبلة النيوترون . والجمهورية الديمقراطية الألمانية تنادي بالتحريم القاطع لانتاج واستخدام هذا السلاح . ان انتاجه سوف يزيد من سباق التسلح ولكنه لن يخير من النسب القائمة حاليا بين القوات العسكرية .

ان معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ل ١٩٦٨ قد أدت الى تعزيز الثقة بين الدول ، كما انها عززت الى حد كبير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونود ان تنضم كافة الدول الى هذه المعاهدة . وكذولة أوروبية ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تهتم بصورة واضحة بالتوصل المبكر الى ترتيبات فرعية واتفاقات ضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجموعة الاوروبية للطاقة الذرية .

تهتم الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالامن الدائم . ان السيد اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي قدم في ٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ للامم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لدعم الضمانات التي تكفل أمن الدول غير النووية . ان ابرام اتفاقية دولية كهذه ، تتضمن التزامات اجبارية بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول التي لا تنتج مثل هذه الاسلحة أو تفتنيها أو تخزنها على اراضيها ، أمر من شأنه الاقلال من خطر الحرب النووية وتعزيز الامن الدولي الى حد كبير وبصورة فعالة . وايضا فان الاعلان الخاص عن تثقيف المواطنين بروح السلام المقترح من جمهورية بولندا الشعبية في هذا المجال يحظى بتأييدنا .

وكذولة عضو في لجنة جنيف لنزع السلاح ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد انضمت الى الجهود الرامية الى ابرام معاهدة تتعلق بوقف كافة التجارب للأسلحة النووية . لقد تابعت الجمهورية الديمقراطية الالمانية عن قرب المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية . ويحدونا الامل في ان تكمل هذه المفاوضات بالنجاح . ولكن هذا سوف يتطلب ارادة كافة الدول النووية في الاضطلاع بالتزاماتها .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترحب بجهود الاتحاد السوفياتي في المفاوضات التي يجريها مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الاتفاق حول اتخاذ اجراءات فعالة للحد من الاسلحة الاستراتيجية . من الواضح ، ان عقد اتفاقية في وقت مبكر بهذا الصدد سيشكل تشجيعا فيما يتعلق بالسعي الى الحد من سباق التسلح .

ان محادثات فيينا فيما يتعلق بخفض القوات والتسلح في وسط أوروبا لم تكن مرضية . ان دول معاهدة وارسو التي تقدمت باقتراحاتها التوفيقية الاخيرة - وأؤكد على التوفيقية - قد فتحت بذلك امكانيات جديدة من أجل تحقيق المزيد من التقدم ولكننا نأسف لان روح التوفيق هذه لم تقابل بردود فعل ايجابية وبناءة .

اننا ننظر بعين القلق الى التآزم والتوتر في الشرق الاوسط . ان عدوان اسرائيل على لبنان يزيد من هذا التوتر . ان المحاولات الاخيرة من اجل ايجاد حلول عن طريق اتفاقات منفردة تعني اللعب بالنار .

ومن المعروف عموماً أن مشكلات الشرق الاوسط لها تأثير كبير على الجو السياسي العالمي .
ومن الواضح ان هذه البؤرة الساخنة والمتفجرة يمكن أن تزال ، ويمكن تحقيق السلام الدائم فيها ،
وذلك فقط اذا ما تمكنا من ايجاد حل يستند الى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ويضمــــن
استقلال وأمن جميع دول وشعوب المنطقة ، بما في ذلك الشعب العربي الفلسطيني الذي لا بد له
من أن يتمتع بحق تقرير مصيره في دولة له . ولتحقيق ذلك ، ينبغي على جميع الاطراف المعنية ،
ليس فقط الاتحاد السوفياتي بل ايضاً الدول الاشتراكية والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية
الممثل الشرعي لشعب فلسطين ، أن تبذل قصارى الجهد من أجل استئناف مؤتمر جنيف للسلام .
وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، فان أمن وسلام الشعب القبرصي يتطلبان ، ألا تكون هذه الجزيرة
في البحر المتوسط موضعاً للقواعد العسكرية . واذ ما احترمت سيادة واستقلال وسلامة أراضي وعدم
انحياز هذه الجمهورية دون أي تدخل خارجي ، فعندئذ سنتمكن من حل النزاع في قبرص . ونحن
نعتبر ان عقد مؤتمر دولي حول مسألة قبرص ، في اطار الامم المتحدة ، أفضل سبيل من اجل تحقيق
هذا الهدف .

ان الامن والسلم لا يتطلبان فقط ازالة مصادر الازمة الحالية ، بل ان من واجب الامم
المتحدة وكذلك من واجب كل دولة عضو فيها أن تتجنب خلق مصادر جديدة للنزاع . وتؤيد الجمهورية
الديمقراطية الألمانية جميع الاقتراحات والافكار التي تتلاءم مع ضمان أمن آسيا . ولهذا السبب
بالذات ، فاننا ننظر بعين القلق الى التطورات الاخيرة في الشرق الاقصى ، وفي جنوب شرقي آسيا
حيث ان شعبي فيتنام ولاوس قد اصبح عليهما مرة اخرى ان يدافعا عن نفسيهما ضد أعمال العدوان
والتدخل الخارجي .

كما تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ايضاً مطالب حكومة الجمهورية الكورية الديمقراطية
الشعبية التي تهدف الى سحب جميع القوات الاجنبية ومعداتنا واسلحتها من جنوب كوريا ، لكي
يتمكن الكوريون من حل قضاياهم بأنفسهم .

ولا يمكن تحقيق الامن والسلم الدوليين والتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية
المختلفة ، دون ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري .

ونحن ندين بشدة ارهاب جنوب افريقيا وجميع المحاولات الرامية الى الابقاء على قلعة الاستعمار والعنصرية هذه . وتتطلب زيادة التصرفات العدوانية للانظمة العنصرية ، تطبيقا تاما للحظر الشامل للأسلحة ، كما انه من الضروري وضع حد للتعاون الاقتصادي مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بشعب زيمبابوي ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية لا تعتبر فقط ان حقوق تقرير مصير هذا الشعب أمر مشروع تماما ، بل انها تعارض بشدة أيضا جميع المحاولات الرامية الى الابقاء على سيطرة أى مستعمر أيا كان . وهي تعمل باصرار على انجاز الاستقلال الكامل لنايبيا . واحترام تام لسلام أراضيها ووحدتها .

وتستند سياسة الجمهورية الديمقراطية الالمانية تجاه الدول المتحررة الى مبادئ المساواة في الحقوق واحترام الاستقلال والتضامن الايجابي .

ويستطيع الجميع ان يشهدوا على أن نفس القوى التي تقدم المساعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية الى الانظمة العنصرية ، هي التي تسعى من أجل استرجاع الفائدة التي كانت تعوّد عليها في المنطقة الافريقية ، من جراء استغلال المواد الأولية . انها لا تتوقف عند المقاطعة ولا حتى عند الابتزاز أو حتى التدخل العسكرى المباشر .

وأعتقد انه بإمكانى القول ، انه خلال هذه المناقشة ، كثيرا ما أعيد التذكير بأن تصرفات الدول تجاه الانظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية مؤثر على من يطبق حقوق الانسان بالفعل . وليس كل من يدعى انه يحترم حقوق الانسان ، قد انضم الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، مثل اتفاقية ازالة جميع أشكال التمييز العنصرى التي بدأ تنفيذها منذ ١٩٦٩ ، أو اتفاقية مناهضة الفصل العنصرى والمعاقبة على جرائمه التي أصبحت نافذة المفعول من ١٩٧٦ .

ان من أهم حقوق الانسان ، حق العيش في سلام ، تحرر من الفاشية والاستعمار والعنصرية أو جميع أشكال الاضطهاد الاخرى .

وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وغيرها من البلدان الاشتراكية الاخرى ، فان حقوق الانسان مطبقة وواردة في القانون . ان حق العمل ، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ، وحق التعليم والراحة لكل فرد ، وحق الحماية الخاصة للزواج وللاسرة ، هي واقع يومي في بلادنا . ان الامن الاجتماعى وتحديد المصير السياسى المشترك ، هما من طبيعة النظام الاشتراكي .

لقد كانت بعض الدول تدعي ، لفترة ، أن حقوق الانسان هي المرشد الاساسي لسياستها ، ولكن ذلك ليس صحيحا . ان تأكيدات هذه الدول تهدف الى اخفاء حقيقة أن انظمتها تقوم على انتهاك حقوق الانسان . ولنفس هذا السبب ، فانها تدعي الحق في ان تكون الحكم الوحيد للصواب أو الخطأ . وليس هذا بجديد أو مبتدع . فمن ذا الذي لا يدرك أن ذلك يهدف الى انشاء حق لهذه الدول للتدخل ، فيما تزعم انه من المسائل الانسانية ولتبرير خلق ما يسمى بوظيفة المفوض السامي لحقوق الانسان . وطالما أثبت ذلك انه مجرد حجة ومبرر من اجل انتهاك حقوق الدول الاخرى ذات السيادة ، ومن اجل ابعاد اهتمامها عن حل مشكلاتها الداخلية . ان مثل هذه السياسة لا بد وأن تؤدي الى التوتر والازمات والخلافات .

ان معيار الصدق فيما يتعلق بحقوق الانسان ، هو الوضع الداخلي ، اكثر من الادعاءات والالتهامات الموجهة الى الدول الاخرى .

لقد طبقت الدول الاشتراكية ، منذ زمن بعيد ، ما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر منذ ثلاثين عاما مضت . وعلى منظمة الامم المتحدة مسؤولية معارضة النشاط المتزايد للقوى النازية القديمة والجديدة ، وذلك بحزم وفي الوقت المناسب .

ان العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على المساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة ، تمثل مظهرا اساسيا من مظاهر التعايش السلمي وحقوق الانسان . وتعمل الجمهورية الديمقراطية الالمانية من أجل التأكد من أن التعاون العلمي والاقتصادي والتكنولوجي بين الدول ، يأخذ في الحسبان مصالح جميع الامم ، وبالتالي مصالح الشعوب .

ان هذا يتطلب ازالة جميع اشكال التمييز والاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية والتنفيذ الفوري للتدابير التي تهدف الى اعادة بنائها على اسس ديمقراطية .

ان القوة الاقتصادية المتزايدة للدول الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، لبرهان على ما يمكن تحقيقه عن طريق التعاون المثمر الخالي من الاستغلال . انها تبين فوائد التخطيط الاقتصادي الاشتراكي . انها ، وحدها ، هي التي تسمح بتطور ديناميكي مستمر ، بعيد عن الازمات . هل يمكن ان يتم هذا على وجه أكمل ، الا عن طريق الاتفاق على برامج طويلة الاجل بين الدول الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ؟ وبالإضافة الى ذلك فان الاقتصاد المخطط للدول الاشتراكية ، يتيح فرصة ملائمة للتوسيع المستمر للعلاقات مع البلدان النامية . وفي الشهور الستة الاولى من عام ١٩٧٨ وحدها ، فان صادرات الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى هذه الدول قد زادت بنسبة تفوق الثلاثين في المائة .

ولكن على اساس التعايش السلمي وحده ، سوف نتكمن من تطوير تقسيم العمل على الصعيد الدولي بين الدول المختلفة في انظمتها الاجتماعية لمصلحة الجميع . انها لا بد ان تستند على اسس ديمقراطية . وطالما ان ذلك لم يصبح هو الممارسة اليومية ، فان استقلال البلدان النامية سيتعرض دائما للخطر . ان زيادة القدرات الاقتصادية للدول الرأسمالية ، لا يؤدي بالضرورة الى ازدهار الدول النامية * .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تشاطر الرأي الذي عبر عنه وزراء خارجية دول عدم الانحياز في مؤتمراتهم في بلنراد من انه من حق الدول النامية ان تطالب بتعويض مادي ومالي عن جميع الاضرار ، من اولئك الذين مارسوا الاستعمار ويمارسون الآن الاستعمار الجديد . ان العمل على وضع مدونة سلوك لابعاد الممارسات الاستعمارية الجديدة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ، يجب ان يستكمل في اقرب وقت ممكن .

ولا بد من ان تعطى اهمية اكبر لمحاولات الدوائر الرأسمالية ذات النفوذ من اجل الاستعانة بالتقنيات الحديثة ، لاعادة تعبئة الدول الاستعمارية بالتقنيات الحديثة ، لاعادة تعبئة الدول

* تولي الرئاسة السيد جمال (قطر) نائب الرئيس .

النامية على مستوى مختلف . ولهذا السبب ، فان مدونة سلوك خاصة بالمساعدة العلمية والتقنية للدول النامية ، امر ضروري للغاية . ان الامم المتحدة لا بد لها من ان تعارض ممارسات الحماية التي تتم من جانب بعض الدول الرأسمالية . ان هذا العمل يجب ان يكون من بين اولويات المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تواجه مهمة معقدة ولكن مفيدة . واسمحوا لي ان اجر عن املي في ان جهودنا المشتركة سوف تمكننا من دعم الامن والسلم وتعزيز التقدم في الانفراج السياسي وكذلك الانفراج العسكري بحيث يصبح امرا لا رجعة فيه . وبالطبع ، فان هذا لا يمكن ان يكون هو كل شيء ، ولكن دون ذلك ، فلن نتمكن من تحقيق أى شيء .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، سوف يساهم مساهمة فعالة في حل المشكلات الصعبة والتحديات التي تواجه هذه الدورة للجمعية العامة .

السيد دوجرسورن (منفوليا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، ان وفد جمهورية

منفوليا الشعبية يود ان يهنئ وزير خارجية كولومبيا الموقر على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ويعبر باخلاص عن تمنياته بالتوفيق له في تحمل اعباء هذا العمل الهام .

كما نود ايضا ان نهنئ سلفه السيد السفير ميسوف على الطريقة الحكيمة التي ادار بها اعمال دورتنا الثانية والثلاثين بالاضافة الى الدورات الثلاث الاستثنائية للجمعية العامة .

وكذلك يود وفد بلادي ان يشير الى الجهود الدؤوبة للامين العام الموقر للامم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، من اجل دعم دور الامم المتحدة في تكريس السلم والامن بين الشعوب .

كما نعبر عن سرور وفدنا ان يهنئ وفد جزر سليمان بانضمامها الى عضوية الامم المتحدة كما نتمنى لشعب وحكومة هذه الدولة كل نجاح ممكن في دعم استقلالهم الوطني وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ان حكومة جمهورية منفوليا الشعبية ترى ان العنصر الاساسي للتطور الحالي في العالم هو الزيادة المتواصلة لقدرة الاشتراكية الحالية وتأکید قوى الديمقراطية والقوى التقدمية والثورية ، وكذا قضية التحرر والتقدم الاجتماعي للشعوب .

ان الامكانيات الاقتصادية والعلمية والتقنية للدول الاشتراكية ، في مجموعة الدول الاشتراكية لاتزال تشكل قوة ديناميكية . ان دور الدول الاشتراكية التي حلت محل المستعمرات يتزايد باستمرار ان الانظمة الفاشية الاخيرة في اوربا قد انهارت كما انهارت ايضا قواعد الانظمة الدكتاتورية في امريكا اللاتينية .

ونتيجة للجهود المتواصلة من جانب بلدان المجتمع الاشتراكي وجميع القوى المحبة للسلام عبر العالم ، فان تقدم الانفراج لايزال يتقدم ، كما ان مبادئ التعايش السلمي اصبحت تطبق في العلاقات بين الدول بينما نرى زيادة التعاون المثمر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها .

ان الملايين من البشر في العالم يخوضون الكفاح للحيلولة دون خطر حرب عالمية اخرى ، ومن اجل دعم السلم والامن الدوليين وتطبيق اجراءات فعالة لنزع السلاح . ان كل هذا يفتح آفاقا وضاءة من اجل مستقبل يسوده السلام ، يعم البشرية بأسرها . ومع ذلك فانه يعتبر من الخطأ الذي لا يفتنر ، ألا نحسن تقدير التهديد الذي يمثله تواطؤ القوى الامبريالية وقوى الهيمنة من جانب الدول العظمى بالنسبة الى قضية سلام الشعوب وأمنها ان الاحداث الاخيرة تبين ان هناك سعيا كبيرا من اجل احياء واستخدام قوى التأثير والقوة العسكرية . ان تحالف المجموعات الرجعية يحاول القضاء على الانفراج ويحث سياسة " مراكز القوى " . وان هذا التحالف موجه بصفة خاصة ضد مجتمع الدول الاشتراكية وقوى التحرر الوطنية وقوى التقدم الاجتماعي . ولذلك فان تلك الاوساط تعارض كل ما هو تقدمي عادل ومعقول في العالم . وان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ان تشير الى هذا الخطر القائم ، لا تنوى المبالغة فيه . ان النظام الاشتراكي العالمي الذي تتوفر له الوسائل اللازمة لوقف المعتدين ، والتضامن مع جميع القوى المكافحة من اجل السلام والاستقلال الوطني وكذا التقدم الاجتماعي ، لقادر على تفادي حرب عالمية جديدة ويمكنه ان يعزز تعميق وتوسيع التغييرات الايجابية التي تجرى في العالم حاليا .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ترى ان النضال المعاصر من اجل وقف سباق التسلح وتنفيذ تدابير نزع سلاح حقيقي تمثل حجر الزاوية في الجهود الدولية الهادفة الى تعميق الانفراج وتدعيم السلم والأمن الدوليين .

ومن اجل الحفاظ على السلام لابد ، اولا وقبل كل شيء ، من رد حاسم على سياسة الدوائر العسكرية لحلف شمال الاطلسي والقوى الرجعية الاخرى التي تحت ستار شعارات مصطنعة وزائفة مثل " التهديدات السوفياتية " او " حماية حقوق الانسان " تحاول تصعيد سباق التسلح وتثير هستيريا الحرب .

لقد برهنت الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للامم المتحدة ان الاغلبية الساحقة لدول العالم تنظر الى نزع السلاح - ونزع السلاح النووي بصفة خاصة - باعتباره اكثر المهام الحاحا في حياتنا المعاصرة . وقد اعطت الدورة الاستثنائية حافزا جديدا لنضال المجتمع العالمي من اجل نزع السلاح ووضعت المبادئ الرئيسية لاسلوب معالجة هذه المشكلة المعقدة ووضعت اطارا لبرنامج عمل واولويات من اجل تدابير عملية لتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل . وعلاوة على ذلك ، لقد برهنت الدورة على الحاجة الملحة لعقد محفل عالمي من اجل الاتفاق على قرارات ملزمة بصدور وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، من خلال البناء والاشترك العملي من جانب جميع الدول .

ان مؤتمرا عالميا لنزع السلاح قادر على اصدار قرارات - على اساس الارادة المشتركة لجميع المشتركين فيه - لتنفيذ تدابير حقيقية لنزع السلاح ، يمكن ان يكون المحفل المناسب لهذا الغرض . وفي هذا الصدد فان الوفد المنغولي يعتبر ان الدورة الحالية للجمعية العامة يجب ان تنشئ جهازا يمكن ان يتناول الاستعدادات العملية لمؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وكما نعرف ، هناك اتفاق عام في الرأي بشأن الحاجة الى اعداد كاف لمثل هذا المحفل .

والآن فان المطلوب منا هو اظهار الارادة السياسية من جانب الجميع - والقوى النووية بصفة خاصة - ووضع منهج بناء وواقعي من اجل تطبيق احكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة . وفي هذا الخصوص سيكون من المهم للغاية ان نعالج باسلوب عملي محايد اقتراحات الاتحاد السوفياتي بشأن تدابير عملية لوقف سباق التسلح ، وهي الاقتراحات التي قدمت الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٦ ايار/مايو هذا العام . ان هذه المقترحات تصور باكثر الاساليب واقعية وعملية سلسلة من التدابير التي ينبغي الاتفاق بشأنها في الوقت الحالي وفي

مراحل تالية من مفاوضات نزع السلاح في خلال فترة محددة من الزمن . ان تطبيق هذه التدابير سوف يشجع بحسم قضية نزع السلاح الحقيقي وقبل كل شيء نزع السلاح النووي .

ان الاتحاد السوفياتي حرصا على ان تكون مقترحاته بشأن تدابير عملية لوقف سباق التسلح اكثر دقة فقد تقدم في هذه الدورة بمبادرات جديدة حول التوقيع على اتفاقية دولية لتعزيز ضمانات الأمن للدول غير النووية والتوصل الى اتفاق يحظر وضع اسلحة نووية في اقاليم الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحالي . ان هذه المقترحات الوثيقة الاتصال ببعضها تفي بالكامل بالمطالب الاساسية للدول غير النووية - وهي المطالب التي تضمنتها جميع الوثائق المتصلة بمفاوضات نزع السلاح بما في ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وفي مثل هذه الظروف التي نجد فيها ان الجهاز العسكري الصناعي والقوات العسكرية في البلدان الغربية تعمل من اجل تصعيد سباق التسلح واستحداث انواع جديدة اكثر تعقيدا من الاسلحة فان هذه المبادرة تعتبر ذات اهمية خاصة من الناحية العملية .

ان تنفيذ المقترحات السوفياتية الجديدة سوف يخدم ، اولا وقبل كل شيء ، في تعزيز أمن الاغلبية الساحقة من دول العالم الى حد كبير ، وفي نفس الوقت سوف يسهم بشكل كبير في منع انتشار الاسلحة النووية وتقليل خطر الحرب النووية .

ومن بين التدابير العملية الرامية الى الحد من سباق التسلح تواصل حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعليق اهمية كبرى على المحادثات السوفياتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية . ومن النتائج الايجابية لهذه المحادثات والتي تمثل نقطة تحول اساسية الجهود للكشف عن الصواريخ والاسلحة النووية وايجاد ظروف ملائمة لتأمين التوصل الى نتائج محددة في محافل اخرى لنزع السلاح ايضا .

ويشاطر وفد منغوليا الرأي بأن موقف الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع الحيوى يجب ان يتغلب على الاعتبارات العرضية والنفعية ، وان يسترشد اولا واخيرا ، كما فعل الطرف الاخر ، بالمصالح العريضة لحماية البشرية وتأمين مستقبلها من خطر كارثة حرب نووية حرارية .

وترحب حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بالاقتراح البناء للبلدان الاشتراكية في محادثات فيينا حول تخفيض القوات العسكرية والترسانات في وسط اوربا ، ذلك الاقتراح الذى يوفر اساسا مقبولا

لا تفاقية رئيسية تقوم على مبدأ الأمن المتبادل . وسيؤدي قبول ذلك الاقتراح من جانب البلدان الغربية المشتركة في المحادثات الى التوقيع على اتفاقية هامة للغاية لتقليل خطر المواجهة العسكرية في تلك المنطقة التي يزيد فيها تركيز القوات المسلحة والترسانات . ان مثل هذه الاتفاقية سوف تسهم اسهاما ملموسا ايضا في تعزيز روح هلسنكي .

ومنعلا لادخال تحسينات نوعية على الاسلحة النووية وللحيلولة دون ظهور انواع جديدة منها ، من الضروري اولا وقبل كل شيء اتخاذ تدابير فعالة من اجل الحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية . ان اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للوصول الى اتفاق حول ايقاف نشاط التفجيرات النووية للاغراض السلمية الى جانب وقف جميع تجارب الاسلحة النووية لفترة محددة ، قد فتح الباب امام الاعداد المبكر لنص اتفاقية حول الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية .

ان حكومة منغوليا الشعبية تشارك جميع القوى المحبة للسلام في معارضة محاولات صقور منظمة حلف شمال الاطلسي لانتاج اسلحة النيوترون النووية وتعبئتها في اقليم دول اوربا الغربية . ويطالب الرأي العام العالمي بأن تقبل الولايات المتحدة اقتراح الاتحاد السوفياتي للتوصل الى اتفاق للتخلي المتبادل عن انتاج هذا النوع من السلاح الرامي الى اباداة البشر وكل انواع الحياة الاخرى . ويجب على الدورة الحالية للجمعية العامة ان توصي لجنة نزع السلاح بالبدء دون تأخير في العمل لاجاد اتفاق حول حظر انتاج اسلحة النيوترون على اساس مشروع الاتفاقية التي قدمتها البلدان الاشتراكية الى تلك اللجنة بالفعل .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تعتقد انه مع عقد اتفاقية عامة حول حظر انواع ونظــــم جديدة من اسلحة الدمار الشامل ، فانه ينبغي في الوقت نفسه التوصل الى عقد اتفاقات بشأن حظر انواع معينة من مثل هذه الاسلحة . وفي ضوء ذلك ، فاننا نعتبر انه من المهم التفاوض بشأن اتفاقية لحظر الاسلحة الاشعاعية .

ان الوفد المنغولي ان يأخذ علما بالتقرير الاخير بشأن موقف المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فيما يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية ، فانه يود هنا ان يوضح مدى الحاجة الى ازالة هذا النوع من السلاح ذي التدمير الشامل بأسرع ما يمكن من ترسانات الدول . ان خفض الميزانيات العسكرية من قبل الدول التي تمتلك امكانات عسكرية ضخمة ، كان ينبغي ان يكون اجراء عمليا ولموسا . وفي هذا الصدد ، فان الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي بشأن الوصول الى اتفاق حول الخفض المطلق لميزانيات الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، يستحق الدراسة بعناية فائقة .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، مثلها مثل كثير من الدول الأخرى ، تعتقد ان الوصول الى عقد اتفاقية دولية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، سوف يدعم الثقة بين الدول ويقلل من خطر المواجهة والنزاع ، وبذلك يخلق مناخا سياسيا مواتيا للتقدم في مجال نزع السلاح . وبالنسبة الى جمهورية منغوليا الشعبية ، فان ابرام مثل هذه الاتفاقية - الى جانب اهميتها من حيث المبدأ - سوف يكون ذا اهمية عملية عاجلة . وكما هو معلوم تماما ، فان بلدي يشترك في حدود مشتركة مع دولة ، تنشغل دوائرها الحاكمة في الاعداد الملني للحرب ، وتعتبر ذلك " ظاهرة طبيعية " ، وهي تمارس ضغطا فاشما وتنتهك علنا المصالح الوطنية للدول الأخرى .

وهنا ، ومن فوق هذه المنصة الرفيعة ، يود وفدي ان يعرب عن التضامن الاخوي والتأييد الكامل من الشعب المنغولي وحكومته الى الشعب الفييت نامي ، الذي يدافع بكرامة عن سيادته واستقلاله ووحدة اراضي بلده ، في مواجهة الضغط المكشوف والاستفزاز والغزوات العدوانية من قبل قوى توسعية كبرى وأدواتها .

وبالنظر الى الظروف السابق ذكرها ، فان مسألة الحد من مبيعات الاسلحة ، قد اصبحت ايضا امرا له اهمية كبرى بالنسبة الينا . اننا مخولون بأن نعارض ، بطريقة قاطعة ، سياسات وأنشطة

تلك الحكومات ، التي بطريقة اوبأخرى ، تساعد وتحرض على تسليح بلد تواصل سلطاته سياســـــة
عدوانية تجاهنا وتجاه شعوب أخرى .

وفي أنشطة السياسة الخارجية ، فان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، تولي اهتماما بالغاً
لتعزيز السلم والأمن في القارة الآسيوية . ان الضرورة الملحة لتضافر جهود جميع دول القارة لتحقيق
هذا الهدف الحيوى ، انما يبررها اولا وقبل كل شىء ، استمرار شعوب هذه القارة الواسعة - حيث
يعيش نصف سكان العالم - في المعاناة من النزاعات المسلحة المتواصلة ، التي يثيرها الاستعمار
الجديد وغيره من القوى الرجعية العالمية . والى جانب ذلك ، توجد في آسيا بؤر خطيرة وساخنة
للتوتر ، من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وقد ازداد الوضع خطورة ايضا ، من جراء
تعزيز التحالف بين القوى الامبريالية العسكرية لدول عظمى ، شوفينية وعسكرية النزعة في آسيا
والشرق الاقصى .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، وفاءً منها لسياستها هذه ، لا تزال تواصل توسيع علاقاتها
مع دول آسيا الاخرى ، وتعمل على ايجاد المزيد من التفاهم والتعاون بين جميع الامم بفرض الدفاع
عن السلم والامن في القارة . وقد أيدت جمهورية منغوليا الشعبية دائما جميع الاعمال الرامية الى
خدمة قضايا السلام ، والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للشعوب ، وخاصة في القارة الآسيوية .
ولقد رحب الشعب المنغولي بحرارة بانتصار شعوب جنوب شرقي اسيا على المعتدين الامريكيين ، وكذا
بظهور فييت نام الاشتراكية الموحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وكذا اعلان قيام جمهورية
افغانستان الديمقراطية كنتيجة لانتصار الثورة الشعبية في ذلك البلد . اننا نولي اهتماما كبيرا
للمودة المستمرة للعلاقات بين دول جنوب وجنوب شرقي آسيا ، واتجاه دول آسيا المتزايد نحو
الالتزام بمبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، والتحرر من قيود
الأحلاف العسكرية .

وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، ان اكبر مهمة فيما يتعلق بتعزيز السلم والامن في
القارة الآسيوية انما تتمثل في القضاء على وجود بؤر التوتر والنزاع العسكري .
ان الموقف في الشرق الاوسط قد اصبح اكثر انفجارا مما سبق . ان المحادثات المنفصلة
التي دارت مؤخرا في كامب ديفيد تحت اشراف الولايات المتحدة الامريكية ، قد بينت من جديد ،

السبب العميق للتوتر المتزايد الذي يسود هذه المنطقة من العالم . ان نتائج هذه المحادثات قد قدرها الرأي العام العربي الرشيد حق قدرها ، ان رأى فيها محاولة جديدة لفرض حل على العالم العربي يخدم الاغراض التوسعية لاسرائيل واولئك الذين يقفون وراءها . كما رأى فيها الرأي العام العربي ، اجراء خطيرا يمهّد السبيل لتغلغل القوى الامبريالية في هذه المنطقة ، خدمة لأغراض بعيدة المدى .

وما تزال حكومة جمهورية منفوليا الشعبية ترى انه لا يمكن تحقيق الحل العادل لمشكلة الشرق الاوسط ، الا بفضل الجهود المتضافرة لجميع الاطراف المعنية ، على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وايضا بضمان الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين العربي ، بما فيها حقه في اقامة دولته ، مع الحفاظ على امن جميع دول المنطقة . والوسيلة الرئيسية للتوصل الى هذا الحل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط ، هي استئناف مؤتمر جنيف للسلام بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

ان جمهورية منفوليا الشعبية تعرب عن موافقتها للاحترام الشامل لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وعدم انحيازها . ونحن لا نزال نرى انه من الهمية بمكان ، لكي نتوصل الى حل فعلي سريع لمشكلة قبرص ، ان يعقد مؤتمر دولي بشأن مسألة قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى اساس القرارات التي اتخذت من جانبها .

ان الوضع في شبه جزيرة كوريا ، التي اصبح القسم الجنوبي منها جسرا متقدما للعدوان من قبل الاوساط الامبريالية ، انما يمثل خطرا جسيما بالنسبة الى السلم والامن ليس في الشرق الاقصى فحسب ، بل وفي القارة الاسيوية بأسرها . وعليه فانه من الضروري ان تبذل جهود جديدة للتعجيل بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على انسحاب القوات الاجنبية الموجودة في كوريا الجنوبية ، وحل القيادة المسماة بقيادة الامم المتحدة ، والاستعاضة عن اتفاقية الهدنة باتفاقية دائمة للسلم .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد الاقتراحات المقدمة من قبل جمهورية كوريا الشعبية ، الرامية الى توحيد كوريا وفق مطامح الشعب الكوري ، وطبقا لمصالح الأمن والسلام في آسيا وفي بقية أنحاء العالم .

بالنسبة لتدهور الوضع في الهند الصينية ، للمرامي التوسعية الأجنبية يؤكد وفد منغوليا أن المشاكل المطروحة في هذه المنطقة يجب أن تسوى بالطرق السلمية على مائدة المفاوضات ، كما تقترح فيبيت نام ذلك .

ان تفاقم الوضع على القارة الافريقية نتيجة لزيادة حدة المؤامرات للقوى الكبرى في منظمة حلف شمال الأطلسي ضد قوى التحرر الوطني والدول التقدمية . ان هذا التفاقم لهو مبعث قلق للمجتمع الدولي .

ان الأوساط الامبريالية وهي المتواطئة مع الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية تعمل على استمرار الهيمنة على هذه القارة الغنية بالموارد الطبيعية ، وهي دائما تلجأ الى جميع الاجراءات الممكنة بما في ذلك الاعتداءات الصارخة ضد استقلال الدول الافريقية ؛ ويأتي هذا في شبهه مناورات استعمارية جديدة .

ان الاستراتيجية السياسية للمستعمرين الجدد تكمن في توجيه ضربات الى وحدة الدول الافريقية وخاصة الأنظمة التقدمية الديمقراطية في القارة .

ان شعب منغوليا ليعرب دائما عن تضامنه مع جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية موزامبيق الديمقراطية ، وجمهورية اثيوبيا الاشتراكية ، والدول التقدمية الافريقية الأخرى ، التي تدافع جميعها عن استقلالها الوطني وعن انجازاتها الديمقراطية وضد الأنشطة المعادية من قبل الرجعية الداخلية والرجعية الخارجية . ان شعبنا ليؤيد أيضا الكفاح العادل لشعبي زمبابوي وناميبيا وشعوب افريقيا الجنوبية ، وذلك من أجل الاستقلال والتحرر من التمييز العنصري ومن الفصل العنصري * .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

انه من الضروري أن نطبق كل قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على الاستعمار وعلى التمييز العنصري والفصل العنصري ، وخاصة البيان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة .

ان العنصر الهام في الحركة التحررية في الوقت الراهن هو كفاح الدول النامية من أجل القضاء على رواسب الاستعمار ، وهي التخلف الاقتصادي ، والكفاح الرامي الى تعزيز استقلالها الوطني ، والرامي أيضا الى اقرار نظام اقتصادي دولي جديد . ان غياب التقدم الفعلي في هذا المجال ، وفي الحوار بين الشمال والجنوب ، وكذلك في المأزق الذي وصلت اليه اللجنة المكلفة بهذا الأمر ، يبين - مرة أخرى - أن الدول الرأسمالية لا تريد أن تلبى المطالب المشروعة للدول النامية في هذا الصدد وتحاول أن تحافظ على علاقات اقتصادية غير متساوية وغير عادلة ، وهي من رواسب السيطرة الاستعمارية .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، التي تحظى وتتمتع بفوائد العلاقات مع الدول الاشتراكية والقائمة على مبادئ المساواة والمصلحة المشتركة والمساعدة ، لتدرك حق الإدراك مشروعية مطالب وكفاح الدول النامية من أجل إعادة بناء علاقاتها مع الدول الرأسمالية على أسس المساواة في الحقوق والمصالح المشتركة .

اننا نود أن نذكر بأن ادخال تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة في نطاق الدول النامية ، بما في ذلك تطوير القطاع العمومي لاقتصادها الوطني والاصلاحات الزراعية الرامية الى انشاء قاعدة انتاجية تقدمية ، يمكن أن يشكل أداة فعالة لتسوية المشاكل الاقتصادية والمشاكل المعقدة الأخرى . ان تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية والدول ذات النظام الاشتراكي ، يمكنها من تعزيز اقتصادها ونموها ، ويمكنها أيضا من تعزيز الكفاح من أجل اقرار علاقات اقتصادية أكثر عدالة وأوسع مدى على الصعيد الدولي .

ان جمهورية منغوليا الشعبية لتولي اهتماما بالغا للأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة بفرض تعزيز الأمن والتعاون الدولي ، واننا لنؤيد جهود الأمم المتحدة في هذا المجال ، على أساس الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نريد أن نعرب عن أملنا في أن هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة تشترك ، الى حد بعيد ، في تيسير عملية الانفراج الدولي ، الأمر الذي يسهل التفاهم بين مختلف دول العالم .

وفي هذا الصدد فإن وفد بلادى يعرب عن ارتياحه للمبادرة التي اتخذت من قبل وفد جمهورية بولندا ، الذي عرض على هذه الدورة مشروع بيان يتعلق بتنشئة الشعوب على روح السلام . وفي ختام كلمتي اسمحوا لى أن أؤكد للجميع أن وفد منغوليا سيبدل قصارى جهده ليسهم بكل الامكانيات في انجاح أعمال هذه الدورة .

السيد فانس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد

الرئيس ، أهنتكم بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الهام .

لقد علمنا جميعا هذا الصباح بلوعة وأسى الوفاة المفاجئة للبابا جون بول الأول ، وان وفاته تحرم العالم من قائد حكيم ، وان قيادته الوجيزة أدت بنا الى التطلع للاستفادة من خبرته وحكمته . لقد أنشأت الأمم المتحدة الرجال والنساء الذين شاركوا في حلم . انهم رأوا أن هناك حاجة بعد الحرب الى خلق مؤسسات دولية تطفىء شعلة الخلاف وتنقذ الأمم والشعوب وتوصل بهم الى مستوى جديد من الخير المادى . ورأوا أن هنالك حاجة الى تحقيق المصير للملايين . كذلك رأوا أن المجتمع الدولي لا بد له أن يقف وقفة صمود ضد الاضطهاد والتمييز وحرمان حقوق الانسان .

ان الرجال والنساء الذين اجتمعوا في سان فرنسيسكو تجاوزوا صعوبات وخلافات اللحظة ، وتمكنوا من أن ينظروا الى العالم كما يمكن أن يكون ، عالم يطعم فيه الجائعون ، وينقذ فيه الفقراء من نزل الفقر ، وتحل فيه الدبلوماسية محل العنف بين الدول والأمم ، وتستخدم فيهِ موارد العالم بشكل فعال وتوزع بانصاف .

منذ ذلك الحين ، فان سجل الأمم المتحدة في العمل نحو تحقيق هذا الحلم تحلى بالانجازات ، ولقد لعبت دورا هاما جدا في عملية ازالة الاستعمار السلمية ، وكذلك في اطفاء شعلة الخلافات بين الدول عن طريق بعثات السلام ، وكذلك تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى .

واليوم ، فان أعضاء هذه الهيئة لا يزالون يتقاسمون هذه النظرة المشتركة . ونحن نفهم أكثر من أى وقت مضى مصيرنا المشترك وهو أنه لا يمكن لأمة أن تعمل بمفردها ، أن تتمكن من ضمان سلم وأمن شعبيها الاقتصادى وان مستقبل كل أمة من أمنا يعتمد على مستقبل جميع أمنا . ان التحدى الذى يواجهنا اليوم هو أن نحشد الارادة السياسية للعمل معا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة ، لتجاوز لغة التكافل ولنبدأ بالاعتراف بخصامين التكافل التى لا مهرب منها للمصالح الوطنية لنا جميعا .

لا بد لنا أن نصل الى اتفاقات جديدة في الرأى بشأن هذا الاقتراح ؛ ففي هذا العصر الحديث ، لا بد لكل أمة من أن تدرس بعناية أكثر من أى وقت مضى مصلحتها على المدى البعيد في اقامة مجتمع صحي عالمي عندما تتخذ القرارات بشأن اهتماماتها الفورية . لأنه عن طريق التعاون والحلول التوفيقية فقط سنتمكن في وقت قصير من ضمان مستقبلنا البعيد المدى .

وبالنسبة للقضايا الحيوية ، فان الأشهر المقبلة سوف تخلق نقاط تحول ذات أهمية كبيرة . وقد تحقق تقدم حقيقي في المفاوضات الخاصة بالشرق الأوسط ، والخاصة بإفريقيا الجنوبية والتجارة والرقابة على التسلح ، وبالنسبة للكثير من المشاكل الأخرى القائمة . ودون التقدم المستمر ، فان المكاسب التي حصلنا عليها حتى الآن يمكن أن تفقد .

ان هذه النقطة لا تتعلق فقط بأمة ما ، أو مجموعة من الأمم ، بل تتعلق أيضا بكل الأمم ، بما في ذلك أمتي .

ان حل الخلافات الاقليمية الخطيرة والتقدم في الحد من التسلح يجب أن يكونا دائما على رأس أى جدول عمل دولي سريع . وسأعود الى هذه القضايا فيما بعد . ولكننا لا نستطيع أن نركز طاقنا على الدبلوماسية السياسية للسلم العالمي ، بالرغم من أهميتها .

لذلك اسمحوا لي أن أركز تعليقاتي اليوم على هذه القضايا التي تمس مباشرة حياة الشعوب اليومية في كل مكان في العالم ، وهي الأمن الاقتصادى ، الانماء المنصف لموارد الأرض ، والحرية الفردية .

ان المشاركة في التقدم الاقتصادى تتطلب اتفاقا عالميا حول فوائد التعاون بين الأمم . ان التعاون والحلول التوفيقية كثيرا ما تكون أمورا صعبة ، وان المشاكل الاقتصادية التي

نتقاسمها تتطلب جهودا بعيدة المدى ، لكننا جميعا مقيدون بالاهتمامات العملية التي تتطلب اهتماما فوريا ، وان المشاكل التي نتقاسمها ذات تأثير واسع جدا ولذا لا يمكن ايجاد حلول لها عن طريق أمة واحدة أو مجموعة من الأمم . كما أن هذه المشكلات تتطلب أكثر من اتفاقات عامة ، فاستخدام الموارد الفنية والمالية أمر ضروري . ان المناقشات حول النصوص لن تطعم الجائعين ولن تخلق عملا جديدا للعاطلين . فالعمل المشترك وحده هو الذي يمكن أن يكون فعالا ، ولا بد لنا جميعا من أن نساهم فيه اذا كان لنا أن نستفيد .

منذ حوالي ثلاث أو أربع سنوات فقط كان هناك تأزم غير عادي بين الشمال والجنوب ، وكان كل منهما يشك شكاً عميقاً في دوافع الآخر وكان لكل منهما رؤية مختلفة فيما يتعلق بالاحتياجات والأولويات العالمية .

لكن هذه الخلافات تم تضييقها . منذ الدورة الاستثنائية السابعة ، وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الرابع ، والمؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي ، واجتماعات هذه الجمعية ، ومن خلال الجهود الجادة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمرات القمة الاقتصادية تم تحقيق اتفاق بشأن مختلف القضايا الأساسية المتعلقة بنظام اقتصادي دولي جديد .

اننا متفقون جميعا على ضرورة أن نعمل على القضاء على الفقر من جميع البلدان . وقد تزايد تدفق المعونات الانفاقية وتكريس الاهتمام لانتاج الغذاء . ان اشباع الحاجات الاقتصادية الأساسية قد أصبحت له أولوية متزايدة في المجتمع الدولي .

اننا متفقون على الحاجة الملحة الى الاسراع في النمو غير التضخمي . ان مفاوضات جنيف التجارية تصل الى مرحلتها النهائية . واننا نناقش الخطوط العريضة للاستثمارات الدولية . كما أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة يتزايد . كما أن تسهيلات صندوق النقد الدولي قد امتدت واتسعت وهناك مناقشات تهدف الى توسيع تسهيلات بنوك التنمية المتعددة الأطراف .

اننا متفقون على ضرورة تخفيض عدم الاستقرار الاقتصادي . ان صندوق النقد الدولي يلعب دورا هاما جدا في مساعدة الدول التي تواجه عجزا في موازين مدفوعاتها بسبب عدم الاستقرار الدولي الاقتصادي . واننا مشتركون في مناقشات تخص ترتيبات السلع ، بما في ذلك نظام دولي منسق للاحتياطي القومي للحبوب .

ونحن متفقون أيضا على ضرورة تسهيل عملية التكيف للعمل ولأرباب العمل الذين قاسوا من الظروف الاقتصادية المتغيرة . ومؤتمر قمة بون قد أوضح جليا ضرورة تكثيف جهودنا في هذا المجال . ونظرا لأننا قد قطعنا شوطا طويلا ، فان الطريق الذي علينا تخطيه سوف يشكّل تحديا أكبر ، نظرا لزيادة صعوبة القضايا التي لاتزال معلقة . ومن أجل الحفاظ على تقدمنا ، لا بد لنا من أن نسترشد بالمبادئ الثلاثة الأساسية في مناقشات الشمال والجنوب خلال الأشهر القليلة المقبلة . فأولا ، يجب على كل أمة أن تقاوم فكرة حل مشكلاتها الاقتصادية على حساب الدول الأخرى . ولا بد أن نصيغ سياستنا المحلية على أساس الاحتياجات القومية والدولية . وثانيا ، على جميع الأمم التي تتحمل نصيبها العادل من المسؤولية أن تستفيد من اقتصاد عالمي سليم . وثالثا ، يجب على كل الأمم أن تدخل في المفاوضات الاقتصادية الدولية بروح توفيقية .

ان هذه المبادئ لن تتمكن وحدها من حل المشكلات التي تواجهنا ، ولكن دون القبول العام بها لن نتمكن من تحقيق أي تقدم حقيقي ، الالتزام بهذه المبادئ سيحول دون تحوّل المفاوضات الى اختبارات الارادة التي تضر بأصحابها . اسمعوا لي أن أتناول بعض القضايا الأساسية حيث تطبق هذه المبادئ سيقدر النجاح أو الفشل .

ان أحد جهودنا الجماعية الأخيرة لمواجهة التحدي الذي نتشاركه كان انشاء اللجنة الجامعة . وهذه اللجنة لديها امكانية تناول المشكلات الاقتصادية وتحديد الأولويات على المدى البعيد . ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد هذا المحفل تأييدا تاما . ان اجتماع أيار/مايو أحرز تقدما في تحديد نواحي الاتفاق بين الدول الصناعية والدول النامية . ان المناقشات الموضوعية التي دارت في هذه اللجنة كان لها تأثير كبير على اجتماع حزيران/يونيه الوزاري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومؤتمر قمة بون . ونحن ، بالطبع ، نشاطر الوفود الأخرى خيبة الأمل بالنسبة للمأزق الاجرائي الذي عطل أعمال هذه اللجنة في هذا الشهر .

منذ اجتماع أيلول /سبتمبر ، درسنا بعناية البيانات التي ألقاها الآخرون حول هذا الموضوع . وقد لاحظنا بصفة خاصة البيانات التي أدلى بها الرئيس للجنة في ٨ أيلول /سبتمبر ، وللصحفيين في ١١ أيلول /سبتمبر ؛ وقد أخذنا في الاعتبار أيضا المشاورات التالية . وهناك اتفاق عام حاليا على أن اللجنة لا يجب عليها أن تسعى فقط الى ايجاد الحلول المحددة للمشكلات التي تواجه المحافل والهيئات الأخرى ، بل عليها أكثر من ذلك أن تحقق اتفاقات متفقا عليها بخصوص القضايا الأساسية أو الحيوية القائمة اذا وافقت جميع الدول الأعضاء على اتخاذ القرار بشأنها .

واننا على يقين من انه على اساس هذه البيانات هناك امكانية للوصول الى اتفاق اجرائي من اجل استئناف العمل بالطريقة التي اقترحها السيد الرئيس عند نهاية المشاورات غير الرسمية في ٦ ايلول / سبتمبر .

ان الروح التي يجب ان نستلهمها في اللجنة الجامعة تستلهمها سياساتنا ايضا في مجال التجارة . ان العالم الثاني لم يعد على هامش التجارة الدولية وان النمو المتزايد في الدول النامية يزداد اهمية بالنسبة لسلامة الدول الصناعية .

ان الالتزام بالتجارة الحرة هش جدا ، وكثيرا ما تميل دولة الى استخدام قيود تجارية لتصدير متاعها الاقتصادية ، ومن السهل غالبا تجذب الموائمات التي تعود بالفائدة في المدى البعيد ولكنها تمثل في المدى القصير مشاكل صعبة للعمال والصناعة .

ولا بد لنا من الاهتمام بضغط الحماية المتصاعدة ولكن ينبغي ان نعترف ان التجارة الدولية قد اتسعت بشكل ملحوظ في السنين الاخيرة ، ورغم الكساد في بداية السبعينيات فاننا لم ننفاد فقط الحروب التجارية التي حدثت في الثلاثينيات بل وواصلنا المفاوضات من اجل تحرير وتحسين نظام التجارة الدولية . ان قدرتنا على انهاء المفاوضات التجارية بنجاح خلال هذا العام هو امتحان دقيق لالتزامنا بنظام التجارة المفتوحة . ان الاتفاق سيؤدي الى تنشيط الانتاج وتوفير فرص العمل كما سيساعد على خفض التضخم .

والى جانب جهودنا من اجل توسيع مجال التجارة فان الولايات المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة البلدان النامية عن طريق تدابير تفضيلية تتضمن - حيثما يكون ذلك مناسباً - معاملة خاصة اكثر ملائمة ، واننا نتوقع من تلك الدول النامية ان تسهم في تحرير التجارة وتحسين الوصول الى اسواقها اذا امكنها ذلك . ان تحسين امكانيات الوصول لا يعود بالفائدة فقط على الدول الصناعية ولكنه سيكون اكثر اهمية بالنسبة للدول النامية .

اخيرا فاننا نعتقد انه في مجال التجارة كما في المجالات الاخرى فان الدول النامية لا بد ان يكون لها صوت في تحديد السياسات التي تؤثر عليها ، ولقد شجعنا المشاركة الكاملة في مفاوضات جنيف واننا نحث الدول النامية ، وبخاصة تلك التي تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية ، ان تشارك بفعالية في الاتفاق العام بشأن التعريفات وكذلك في الاتفاقات الناتجة عن مفاوضات جنيف حتى تمثل مصالحهم بالكامل .

ومن بين العناصر الأساسية في التجارة بالنسبة لمعظم الدول النامية هو تصديرها للسلع الأساسية ، وفي الاونكتاد الرابع وافقنا على تكثيف الجهد الجماعي من اجل حل مشاكل السلع ، ولم نتمكن من احراز تقدم بالسرعة المنشودة ، وهذا يعكس الصعوبة الفنية للموضوعات الخاصة بالسلع اكثر مما يعكس عدم توفر الارادة السياسية او النية الحسنة . وسنواصل السعي من اجل اتفاقات للاستقرار والتدابير الاخرى التي تدعم اسواق السلع .

ودعوني اؤكد ايضا اننا نعتقد ان اقامة صندوق مشترك يمكن ان يلعب دورا مفيدا في تخفيف حدة مشكلات السلع . ان صندوقا يقوم على اساس سليم سيقدم فوائد اقتصادية للدول المشاركة ، ونحن نعتبر ان اقامة هذا الصندوق امر له اهمية اقتصادية كبرى في الحوار العام بين الشمال والجنوب .

وسنتعاون مع الاخرين للوصول الى نهاية ناجحة للمفاوضات الخاصة بالصندوق المشترك . ان المشاورات الاخيرة تمكنت من تحديد وجهات النظر المتفق عليها في بعض المواضيع . ولقد اتفق الجميع على ان الصندوق يمكن ان يلعب دورا مفيدا في تخفيض التكاليف المالية التي تنجم عن مساندة الاحتياطي الذي يؤدي الى استقرار الاسعار .

وبالاضافة الى ذلك فان هناك تسليما بأهمية تحسين الانتاجية والتسويق الاكثر فعالية للكثير من السلع ، وان مصدرا ثانيا منفصلا للصندوق المشترك يعتمد على اسهامات تطوعية ويعمل وفقا لخطوط ارشادية متفق عليها يمكن ان يكون جهازا ملائما ، ونحن على استعداد للتفاوض بمرونة حول هذا الموضوع وكذلك هناك اتجاه مماثل في كل النواحي .

لقد تم تحقيق تقدم في بعض الموضوعات . ومع ذلك ما زالت هناك خلافات هامة . ان التحرك من كل الجوانب على مائدة المؤتمر يعد امرا ضروريا واننا على يقين من اننا سوف نتمكن من الوصول الى اتفاق عملي يعود بالفائدة على الجميع .

وكما هو الحال بالنسبة للتجارة فان زيادة تدفق الموارد الى العالم النامي يجب ان تكون جزءا من نظام دولي للمشاركة في المسؤولية .

واننا لا نظن بأن نقل الموارد فيه تضحية للمانحين او فيه فائدة فقط لمتلقي هذه المنح ، فانه سيسهم في الاستثمار الاقتصادي في كل الدول في المستقبل لانها ستسهم في النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق تجارة اكبر والرخاء لنا جميعا .

ان بلادى تلتزم بزيادة مشاركتها في الجهود الانمائية على الصعيد الثنائي او المتعدد الاطراف . ولقد قمنا بذلك في العام الماضي وقد زادت التزاماتنا المتعددة الاطراف بنسبة ٣١ في المائة ، وقد زاد برنامجنا الثنائي بنسبة ٢٠ في المائة . ونظرا لاننا مصممون على ان صندوق معونة الولايات المتحدة سيستخدم بفعالية فاننا سنركز جهودنا في البلاد التي توجه برامجها مباشرة لتلبية الحاجات الاساسية لشعوبها .

ان الولايات المتحدة الامريكية تعتقد ان الهدف الاساسي للمساعدة الخارجية ينبغي ان يكون المساعدة ، على مواجهة الاحتياجات الانسانية الاساسية ، ونحن نعتز بان الامم ستكون لديها اولويات مختلفة في الانماء لتحقيق هذا الهدف . وسواء كان التركيز على زيادة الانتاجية للفقراء او زيادة انتاج الاغذية ، از تحسين الخدمات الصحية او التوسع في الصناعة لخلق فرص عمل ، فان العنصر الحاسم في كل بلد هو ان تجعل من مواطنيها - رجالا ونساء - مشاركين نشيطين ومستفيدين من انماء بلد هم .

واخيرا فاننا نعتز بمشاكل الديون التي تواجهها الدول الاقل نمواً وسنحصل قريباً من الكونغرس على تفويض للمقيام بمواءمة ذات اثر رجعي لشروط بعض المساعدات ، الامر الذي يسمح لنا بمساعدة اولئك الاكثر حاجة .

وكما نعمل معا من اجل دعم التنمية الاقتصادية يجب ان نؤكد على توزيع عادل للموارد الدولية . وهناك اربعة موضوعات تستحق الاهتمام العاجل .

والاولوية الاولى هي التأكد من توفر الغذاء الكافي واستقرار اسعار المواد الغذائية لجميع الناس . لقد مضت اربع سنوات على بدء مؤتمر الغذاء العالمي حيث وافقنا على التدابير التي تتخذ في المستقبل ، ولكن رغم جهودنا فان المشاكل الاساسية لا زالت تواجهنا . فالانتاج الغذائي لا يواكب النمو السكاني ، والعجز الغذائي يزداد في كثير من البلدان ، والمفاوضات فيما يتعلق باحتياطي الحبوب لم تحقق اى نجاح . ونحن نعتقد انه لا بد من احرار تقدم في هذا المجال .

ان الولايات المتحدة قد أنشأت احتياطيا للحبوب يحتفظ به الفلاحون ويقدر بتسعة ملايين من الاطنان . ولقد اقترحنا على الكونغرس انشاء احتياطي دولي من القمح للطوارئ بمقدار ستة ملايين من الاطنان لنتمكن من تقديم الغذاء في حالات الحاجة الطارئة في الدول النامية ، ونسوى المحافظة على مستوى معونتنا الغذائية كاسهام في الهدف الذي وضعه مؤتمر الغذاء العالمي .

اننا سنستمر في دعم أنشطة المنظمات الدولية التي تعالج مشاكل الانتاج الغذائي وكذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، اننا ننوئ ان نجعل من المساعدة الغذائية عاملا فعالا في دعم التنمية .

انني اقترح على الجمعية العامة ان تنظر في الوضع الغذائي العالمي وان تحدد الصعوبات التي تواجه التقدم في مجال تلبية احتياجات النفس البشرية الاساسية . ولا يجب ان نخفف من جهدنا بسبب تحسن الظروف المناخية أو زيادة المحاصيل . اننا سنواجه مأساة حتمية اذا لم نتحرك الان .

ثانيا ، لا بد لنا من ان نعمل على تطوير موارد طاقة جديدة حتى نتمكن من تجنب عملية نقل صعبة عندما ينفذ الوقود الحفري المتوفر حاليا . ان هذه المهمة لها ابعاد مختلفة .

ولا بد من التوسع في مختلف المجالات من أجل تحسين انتاج الغاز والنفط ، ولا بد أيضا من أن نحسن من طريقتنا في المحافظة على مصادر الطاقة هذه ، وبصفة خاصة في بلادنا . ان البنك الدولي قد وسع من مساعداته وقروضه للدول النامية من أجل حصولها على امدادات النفط الحفري . اننا نرحب بذلك ونشجع مصارف التنمية الاقليمية على المساعدة في ذلك .

ان تطوير الطاقة النووية سيعود بالفائدة على الكثير من الدول ، واننا نأمل أن يؤدي التقييم الدولي لدورة الوقود النووي الى اتفاق الرأى حول التكنولوجيات النووية دون وجود خطر كبير لانتشار الاسلحة النووية . ان حكومة بلادي تؤيد تطوير الطاقة النووية مع خضوعها للضمانات ، بما في ذلك توفير الوقود النووي . وبطبيعة الحال فان الدول النامية يجب ان تشترك في تصميم وإدارة المؤسسات التي تشكل اساس نظام دولي للطاقة النووية .

ويجب اعطاء الاولوية لتطوير مصادر الطاقة القابلة للتجديد . وهناك تكنولوجيات عدة ، توجد بالفعل لتسخير الطاقة الشمسية والهواء والطاقة الحرارية الارضية ونستطيع جميعا ان نستفيد من هذه التكنولوجيات . ولكن يجب بذل جهد خاص للوفاء باحتياجات الدول الافقر .

وهناك حاليا فرصتان حتى تستمر الامم المتحدة في لعب دور هام . ان الولايات المتحدة تؤيد المؤتمر المقترح للامم المتحدة للطاقة الجديدة والقابلة للتجديد . انه قد يؤدي الى زيادة تنسيق جهود الامم المتحدة في مجال الطاقة ، والى وضع أولويات اوضح . كما قد يوفر معلومات

هدية عن تكنولوجيات تجديد الطاقة ودراسة دور القطاع الخاص في ذلك . ان برنامج الامم المتحدة الانمائي يستطيع كذلك ان يزيد من جهوده لمساعدة الدول على تقييم امكانياتها من الطاقة المتجددة ولتمويل اختبارات التكنولوجيات الجديدة ، وتوفير فرص التدريب والمعونة الفنية من أجل تحسين ادارة شؤون الطاقة .

ان الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في الجهد الدولي لتطوير مصادر جديدة للطاقة ، وسوف نزيد من برامج المعونة في هذا المجال ونزيد من أعمال البحث في بلادنا التي تستطيع ان تفيده جميع الدول ، كما اننا سنوسع نطاق برامج التعاون في مجال الطاقة التي سوف نستفيد منها نحن ايضاً .

ثالثاً ، يجب ان نعمل على انهاء مفاوضات قانون البحار ، بنجاح . ان القضية هي : ما اذا كانت هذه المساحة الشاسعة من الكرة الارضية ستصبح حلبة للنزاع ام انها ستصبح ساحة للتعاون . لقد احرز نجاح كبير بالنسبة الى عدد من المواضيع في اطار المفاوضات ، فيران هذه المنجزات قد تأثرت باستمرار عدم الاتفاق حول استغلال معادن قاع البحر . ان اساس الحل المنصف موجود بالفعل ، وهو مقبول الى حد كبير . انه يسمح لجميع الاطراف بالاستفادة من استخراج المعادن من قاع البحر عن طريق شركات خاصة وبواسطة الهيئة الدولية ، التي سوف تمكن من ذلك ، على اساس التنافس بين مختلف المؤسسات . ان حلاً مقبولاً من الجميع أمر ضروري ، ونعتقد ان هذا ممكن . لقد حان الوقت للتوصل الى حل متفق عليه ، والا فان استخراج المعادن من قاع البحر سوف يتم ولكن دون وجود اطار متفق عليه دولياً . ان هذا لن يكون مرضياً بنفس الدرجة في حالة ما اذا وجد نظام دولي .

رابعاً ، واخيراً ، هناك موضوع حساس هو كيفية تسخير التكنولوجيا والعلم لصالح البشرية . ونرجو ان يركز مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ، اهتمامه حول كيفية مساهمة جميع الدول في التقدم العالمي مستخدمة في ذلك جميع معرفتها وخبرتها . وسيكون من المهم ، تمكين الدول النامية من زيادة قدرتها على استحداث واختبار وتطبيق التكنولوجيا للوفاء بأولوياتها في مجال التنمية . اننا سوف نساهم في عمل هذا المؤتمر ونرجو ان نستفيد منه .

وبالانضافة الى ذلك ، وللمساعدة على تسخير القدرات الفنية والمعرفة في بلادنا لصالح

تقدم الآخرين ، فاننا ننوي انشاء مؤسسة جديدة في العام المقبل للتعاون التكنولوجي الدولي .

ان الهدف الاول لسياستنا هو تعزيز كرامة الانسان . ان الحق في الغذاء والمساوى والتعليم المناسب والخدمات الصحية - تلك الحقوق التي تكون جوهر نظرتنا الى القضايا الاقتصادية - سيكون حاوي المضمون دون توفر الحريات السياسية والمدنية . وينطبق هذا ايضا على عدم تعرض الفرد للتعذيب ، ولسوء المعاملة من قبل الحكومة ، وحرية ممارسة العقيدة الدينية ، وحرية السفر ، وامكانية ابداء الرأي دون خوف ، وحرية المشاركة في شؤون الحكومة . ولا يوجد تعارض بين الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية . ويجب ألا يكون هناك اى خيار فيما بينها لأنها تكمل بعضها البعض .

اننا نحتفل الآن بالذكرى الثلاثين لصدور الاعلان الدولي لحقوق الانسان . ولقد وصف داغ همرشولد هذا الاعلان بأنه وثيقة حية وواجبنا المستمر هو ان نعمل على جعل هذه الوثيقة حية في بلادنا . وكأعضاء في الامم المتحدة ، يجب ان ندعم الهيئة الدولية التي تعزز حقوق الانسان في مجموعها ، سواء في ذلك الحقوق السياسية أو الاقتصادية .

لقد أحرزنا تقدما كبيرا خلال العام الماضي ، ذلك ان الاهتمام بحقوق الانسان ، اصبح اساسيا في الحوار الدولي . ولكن علينا ان نفعل اكثر مما حققنا . ان هذه الجمعية ، يجب أن تستعرض أنشطة مختلف مؤسسات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان . ويجب ان نقرر في هذه الجمعية ان التعذيب لا محل له في ممارسات أية دولة ، كما انه يتعين علينا ايضا ابرام اتفاقية دولية لتحريمه قانونا . اننا في حاجة الى التأكد من أننا نفعل ما في وسعنا لوضع حد للظروف التي هي بمثابة القتل الجماعي . ويجب ان نتساءل ما الذي نستطيع ان نفعله اكثر مما فعلنا لضمان حيوية الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولتوفير العفو عن السجناء بسبب معتقداتهم ، ومحاكمتهم محاكمة عادلة ، وكذلك ضمان العدالة الاجتماعية والانصاف لشعبونا .

وعلاوة على ذلك ، فان مصير مجموعة من الافراد من اللاجئين ، انما يتطلب منا تعاطفا خاصا . واننا نحث جميع الدول على زيادة تأييدها للعمل الانساني الكبير الذي يضطلع به المفوض السامي لشؤون اللاجئين .

ان مشكلة اللاجئين ليست قاصرة على منطقة بعينها ، ففي افريقيا وحدها هناك مليونان شخص يعيشون خارج اوطانهم الاصلية ويجب ان نبذل المزيد لمعاونتهم ولتوفير امنهم ولاعطائهم املا واقعي في اعادة الاستيطان او العودة الى ديارهم .

وفي جنوب شرقي آسيا ، نجد المئات من اللاجئين الجدد من الهند الصينية يظهرون
يومياً ويخاطر بعضهم بحياته لعبور الحدود ، بينما يتحدى البعض الآخر البحار على ظهور السفن
من جميع الاشكال . اننا في حاجة الى مزيد من الجهود لتوفير المأوى والملاذ لهم . ونرجو
ان ينظر المفوض السامي في أمر عقد مؤتمر دولي في القريب العاجل ليجاد حلول انسانية لمحنة
هؤلاء اللاجئين اليائسين .

اننا نقترح النظر في وقت لاحق في عقد مؤتمر عام لبحث مشكلة اللاجئين على الصعيد الدولي . ان قلق من اقتلعت جذورهم ، كثيرا ما يعطي الدليل القاتم على فشلنا الجماعي في تحقيق السلم الدولي . ان الحرب والتطاحن هما اعداء الحقوق الاساسية التي ذكرتها . واليوم ، فان حكومتى والعديد من حكومات الدول المجتمعة هنا تسلك طريق السلام في مناطق يسودها الاضطراب في العالم .

ان الاتفاقين اللذين تم التوصل اليهما في كامب ديفيد تعتبران نقطة تحول في الشرق الأوسط . ان الاتفاقين الصبريين بين مصر واسرائيل بالمشاركة الامريكية الفعالة ، يكونان اطارا لتسوية سلمية شاملة . ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يجب تحقيقه في مراحل التفاوض التالية . ولكن خطوة اساسية للامام قد اتخذت لحل مشاكل صعبة ظلت لب العداوة بين العرب واسرائيل لمدة ٣٠ عاما . ومع مواصلة المفاوضات على اساس اطار كامب ديفيد ، سوف يتم تحريك عملية دينا ميكية يمكن ان تغبر بعمق المواقف ، فيما يتعلق بالمسائل التي لم تحل بعد . ان هذه العملية سوف تدفع الى الامام تحقيق اهداف العرب المشروعة في نفس الوقت الذي تحمي فيه امن اسرائيل . ويحدونا الأمل في ان اعضاء هذه الجمعية سوف يؤيدون بالكامل مهمة اقامة سلام عادل ودائم مبني على هذا الاساس وفي هذا الاطار .

لقد استعرض الرئيس كارتر في كلمته الاخيرة الموجهة الى الكونغرس ، العناصر الاساسية لاتفاقيات كامب ديفيد . وكما قال الرئيس كارتر ، فان موقفنا التاريخي بالنسبة للمستوطنات في الاراضي المحتلة ظل دائما دون تغيير . وكما اضاف لن يكون هناك اتفاق سلام عادل او امين ان لم تحل مشكلة الفلسطينيين بأوسع معناها . اننا نعتقد ان الشعب الفلسطيني يجب ان يضمن له ولا بناءه امكانية العيش بكرامة وحرية . وان تتاح له فرصة تحقيق مصالحه الاقتصادية والتعبير عن رأيه السياسي . ان اتفاقي كامب ديفيد ينصان على ان الحل عن طريق التفاوض يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين .

ان اتفاقي كامب ديفيد يمثلان بداية راسخة لتحقيق هذه الاهداف لصالح الفلسطينيين بالفعل . وينص اطار الاتفاق بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، على ان الاحتلال الاسرائيلي سوف ينتهي ، وتقوم سلطة تتولى الحكم الذاتي . ويمكن ان يتحقق ذلك في بحر بضعة اشهر . هكذا ، ولأول مرة ستكون هناك امكانية متاحة للفلسطينيين لممارسة الحكم الذاتي في اطار ما تم الاتفاق عليه .

يعطي اطار كامب ديفيد للفلسطينيين ايضا دورا حيويا في تشكيل مصيرهم ، وذلك عن طريق الاعتراف بهم ، كأطراف مشاركة في كافة نواحي المفاوضات التي تحدد مصيرهم . انهم سوف يشتركون في المفاوضات التي سوف تدور لاقامة السلطة التي ستتولى الحكم الذاتي ، كما سوف يشتركون في المفاوضات لتحديد مصير الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي تلك التي سوف تؤدي الى معاهدة سلام بين الأردن واسرائيل . وأخيرا فان الاتفاق الخاص بالوضع النهائي للضفة الغربية وغزة سوف يطرح للتصويت من قبل ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة اما للتصديق عليه او لرفضه . ان هذه الخطوات التي تحرك العملية السياسية ذات اهمية قصوى بالنسبة لجميع الفلسطينيين .

ان اتفاقي كامب ديفيد يركزان على وسائل اقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين ، الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكن هناك ايضا اعتراف واضح من قبل الزعماء الثلاثة في كامب ديفيد بأن مشكلة الفلسطينيين المقيمين خارج هذه المناطق يجب ان تعالج . اننا نقدر بأن هذه المشكلة لها ابعاد سياسية وانسانية ويجب ان تحل بصفتها جزءا لا يتجزأ من التسوية السلمية الدائمة . وعندما تطالب اتفاقيات كامب ديفيد " بحل المشكلة الفلسطينية من كافة نواحيها " فانها تعترف بذلك وتشمل هذه الحقيقة الاساسية بعد ان تتخذ المؤسسات السياسية للحكم الذاتي شكلها في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق التفاوض بين الاطراف ، فان العلاقة بين هذه المؤسسات وبين الفلسطينيين المقيمين خارج المنطقة سوف تتحدد ، بما في ذلك موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين الى الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان اطار الاتفاق ينص ايضا على انشاء لجنة تعمل على التقريب ، فيما يتعلق بكيفية وطريقة اعادة الاشخاص الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب ١٩٦٧ . ولأول مرة فان طرفي النزاع مصر واسرائيل قد وافقتا على العمل معا ، وكذلك مع الاطراف المعنية الاخرى من اجل وضع اسس واجراءات ملائمة للوصول الى حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين .

وكما قال الرئيس كارتر في بيانه للكونغرس فان الولايات المتحدة الامريكية ملتزمة التزاما لا عدول عنه من اجل التوصل الى حل دائم ومرضي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . واننا سنلعب دورا فعالا في حل هذه المشكلة . ان هذا الحل يجب ان يعكس مختلف قرارات الامم المتحدة ذات الصلة

التي تتعلق باللاجئين . واننا نناشد المجتمع الدولي لمساندة مصر واسرائيل في سرعة وضـع الاجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة بكافة نواحيها . لا بد ان يساهم المجتمع الدولي في برنامج دعم التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة وكذلك من اجل مساعدة اللاجئين الذين يعيشون في اماكن اخرى .

اننا مصممون على ان نصل الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة الشرق الاوسط بكافة نواحيها واجزائها واننا نأمل في ان ينتهز الشعب الفلسطيني هذه الفرصة التاريخية . واننا نأمل في ان يوافق شعب الشرق الاوسط على انه لا بد من البدء بعملية المفاوضات الان وان لا ينتظروا مكتوفي الايدي الى حين حل آخر مشكلة معلقة . اننا نناشد الاطراف المعنية الاخرى للانضمام الى المفاوضات دون تأخر .

وضع تحرك عملية السلام في الشرق الاوسط فانه لا بد لنا من ان نبقى على فعالية قوات الامم المتحدة للحفاظ على السلام . من الضروري تمديد مدة قوات السلام في الشرق الاوسط على مرتفعات الجولان وغزة خلال هذا الخريف . ان هذه القوات ساعدت في تخفيف حدة النزاع وفي ابعاد الصدام ولا بد من ان تبقى هذه القوات من أجل الحفاظ على السلام .

في لبنان ، فان القتال والموقف المأساوي لا يزال يؤدي الى ازهاق الارواح . ان قوة الامم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان قد قامت بحمل كبير في استقرار ذلك الجزء من البلاد اننا نناشد الجميع لبذل كل جهد من اجل فرض السلطة الشرعية اللبنانية . وفي اماكن اخرى من لبنان فـان النزاع والصدام مستمرين بمستوى مرتفع . وكما قال الرئيس كارتر في الدورة المشتركة للكونفرس ، واعاده بالأمس ايضا ، فاننا مصممون على بذل قصارى جهدنا من اجل ايجاد حل للمأساة اللبنانية . وكما قال الرئيس بالأمس ، لقد حان الوقت للعمل معا للدعوة الى عقد مؤتمر يضم كافة المعنيين لمحاولة ايجاد حل ما . وقد يعني هذا ميثاق جديد للبنان .

وفي ناميبيا ، فان المجتمع الدولي يواجه تحديا خطيرا وسوف اعلق على هذا الموضوع بعد ظهر اليوم في مجلس الأمن . دعوني اقول بأن الولايات المتحدة ترى انه لا بد لنا من ان تحقق استقلالها ، وفقا لاقتراح مجموعة الاتصال والقرار ٤٣١ (١٩٧٨) لمجلس الامن . اننا نناشد جنوب افريقيا ان تتعاون تعاوننا تماما مع الامم المتحدة حتى لا تضيع هذه الفرصة الحاسمة لتحقيق السلام هناك .

وفي روديسيا ، بيدو أن الوقت يمضي دون استغلال الامكانيات الدبلوماسية . ولكننا سوف نستمر في العمل مع الحكومة الهريطانية ، وحكومات المنطقة الاخرى والاطراف من أجل حل تفاوضي . ونحن ندين قتل الابرياء المدنيين مهما كان السبب ، وأيضا حدث . وسوف تقل فرص السلام اذا استمر العنف .

وفيما يتعلق بقبرص ، هناك فرصة الان من أجل مساعدة الطائفتين على تضييق الخلاف بينهما تحقيقا لسلام عادل ودائم لهذه المشكلة المزمنة . لقد قامت الامم المتحدة بعمل طيب لتحسين الجو ، ويجب ان يؤدي ذلك الى مفاوضات مثمرة بين الطائفتين . وان ننتهز هذه الفرصة ، فاننا نرحب ونؤيد بفاعلية تجديد جهود فالدهايم الامين العام لمساعدة الاطراف على التوصل الى اتفاق بشأن قيام جمهورية قبرص كبلد ذي سيادة ، تتكون من طائفتين ، وغير منحازة مما يفيد بتطلعات شعب قبرص . في هذا الجزء من الارض ، ينبغي علينا ان نتجاوب مع من يعانون من العنف واراقة الدماء في نيكاراغوا ونحن مع بلدان متعددة في أمريكا اللاتينية ، ولقد عرضنا ان نساعد - عن طريق الوساطة - في حل هذه الازمات الداخلية . ويحدونا الامل في أن تقبل كافة الاطراف المعنية هذا العرض ، وتتفق على عملية وساطة عادلة يمكن ان يثق فيها الجميع . ان الحل الديمقراطي وحده ، في نيكاراغوا وليس القمع والعنف ، هو الذي يمكن ان يؤدي الى استتباب الاستقرار ، والى السلم الحق .

وفي الوقت الذي نعمل فيه مما لايجاد حلول سلمية لاخطر المشاكل الاقليمية ، يجب أيضا ان ننسى في هذه الجمعية الى تعزيز مقدرة الامم المتحدة على حفظ الامن والسلم . وفي الوقت الذي تعمل فيه هذه المنظمة على الحد من العنف بين الامم ، يجب ألا ننسى كل ما تسبب فيه من يقومون بأعمال الارهاب ضد الابرياء . وما من دولة تتصرف وحدها تستطيع ان تعالج هذه المشكلة الخطيرة . ان العمل الجماعي ضروري .

لقد بدأنا في احراز بعض التقدم . وفي العام الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة قرارا هاما بشأن خطف الطائرات . وقدّم اعلان بون الصادر في تموز/يوليه الاتفاق الذي نحتاج اليه فيما يتعلق بخطف الطائرات . ونحن نحث كافة الدول بقوة ، على الانضمام الى هذا الاعلان .

ان السعي الى تحقيق السلم والامن يجب ان يجاوز مجرد حل النزاعات ، ومنع العنف ، ويمكن ان يتعزز أمن الجميع اذا ما قامت الدول بالحد من أسلحة الحرب عن طريق اتفاقات الحد من التسليح من خلال التفاوض .

اننا نسير مع الاتحاد السوفياتي ودول أخرى في مفاوضات للحد من الاسلحة .

ان ابرام اتفاق للحد من الاسلحة الاستراتيجية هو من الاهداف الاساسية التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها . ونأمل في امكان ابرام اتفاق سالت الثاني قبل نهاية هذا العام . وتأمل الولايات المتحدة في أن تتمكن عما قريب من التوصل الى اتفاق شامل لتحريم تجارب الاسلحة النووية .

اننا في حاجة الى مزيد من الجهود لمنع انتشار الاسلحة النووية . ومن المهم الاعداد الكامل لمؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية الذي سوف يعقد في ١٩٨٠ ، ومواصلة احراز التقدم في التقييم الدولي لدورة الوقود النووي ، والاعتراف بأحد أهم منجزات الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، وأعني قرار عدة دول نووية التعهد - في ظروف معينة - بالامتناع عن استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية . ونقترح ان يأخذ مجلس الأمن علما بهذه التعهدات .

وسوف تعمل الولايات المتحدة على الاستجابة للنداء الوارد في اعلان الدورة الاستثنائية للمكرسة لنزع السلاح بشأن مبادئ وبرنامج العمل فيما يتعلق بالحد من نقل الاسلحة التقليدية . اننا والاتحاد السوفياتي نناقش كيف يمكن لبلدينا التشجيع على ذلك ، مع الوفاء بمتطلبات الدفاع المشروع عن النفس ، وبالالتزامات الدولية . ومما يشجعنا في هذا المجال المبادرات التي اتخذت للحد من نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الاقليمي في أمريكا اللاتينية . ونحن على استعداد لتأييد أية جهود مماثلة تبذلها الدول في مناطق أخرى .

وفي الختام ، اسمحوا لي بأن اؤكد ، فيما يتعلق بكافة المواضيع التي عالجتها اليوم ، أن ما نتفق فيه يزيد عما نختلف عليه .

اننا نشترك جميعا في نفس الكوكب الصغير .

نحن نشترك في التطلعات الانسانية لحياة أفضل ، وفرص اكبر في مجال الحرية والأمن .
ونظرا لوحدة مصيرنا ، فنحن مضطرون الى تسوية خلافاتنا .
وانا كنا نركز على هذه الاهتمامات المشتركة ، فاننا نستطيع البدء في ايجاد أرضية مشتركة
للتقدم العالمي . نستطيع ، كما قال جان مونييه أن " نضع كل مشاكلنا على أحد أطراف الطاولة
وأن نجلس نحن جميعا على الطرف الاخر " .
ان مدى تقدمنا لن يقاس بكوننا بلغنا كافة أهدافنا في جيلنا الحالي ، لأن ذلك من المؤكد
سوف يكون مستحيلا ، ولكنه سوف يقاس بعزمنا على المضي قدما ، حتى يستفيد ابناؤنا من جهودنا ،
ومن نظرتنا الى الاشياء .

السيد كونسالفي (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : كممثل لبلد كاثوليكي عريق

أود أن أعلن هنا أمام المجتمع الدولي دهشتنا وحزننا بسبب موت قداسة البابا جون بول الأول .
ان كرمه وطيبة قلبه قد حملنا على أن نتوقع منه القيام بمهمة كبرى لصالح الشعوب الفقيرة في هذا
العالم اجتماعيا وانسانيا .

السيد الرئيس ، ان فنزويلا ، وهو بلد يكن لكم الاحترام انما يضم صوته الى أصوات جميع
شعوب أمريكا اللاتينية للاعراب عن ارتياحنا التام لرؤيتكم وأنتم تديرون مناقشاتنا . انكم ، كواحد من
أفضل من كتبوا عن حياة سيمون بوليفار وكواحد من المؤرخين العظام لكفاح شعبنا ، كما نعرف ،
فاننا نؤكد أن دول العالم الثالث سوف تجد فيكم كرئيس للجمعية العامة من يفهمها ويؤيد
ويشاركها أفكارها واهتماماتها . انكم تشرفون بلدكم كولومبيا ، كما تشرفون أمريكا اللاتينية ، وتشرفون
الجمعية العامة .

ومنذ الدورة العادية الأخيرة للجمعية العامة ، فان سلسلة الأخطار التي توات على
المرح الدولي في العام الماضي ، قد زادت حدتها ، وبصفة عامة ، لم يكن هناك الحد الأدنى
من الظروف الضرورية ، التي تجعل من الممكن تحقيق تقدم ملموس بالنسبة الى المسائل ذات
المصلحة المشتركة ، والتي لم تسمح لنا بالتوصل الى نتائج مشجعة فيما يتعلق بالموقف الدولي
الراهن .

ان القوى الاقتصادية والعسكرية لم تبد رغبة أكيدة في القيام بمتطلبات التغييرات الضرورية
لتسهيل التعايش المتألف بين الشعوب . ولم يطرأ تغيير على سياسات السيطرة والاستغلال التي
تعوق بالحاح أية امكانات لتحقيق تقدم نحو عالم أفضل للبشرية جمعاء .

ان العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول المصنعة والدول النامية قد تدهورت بهذه
النتائج المخيبة للأمال التي نتجت عن الاجتماعات التي عقدت خلال هذا العام بشأن مختلف
الأمر ، ولا يمكن أن يقال أن الثقة المتبادلة بين الشمال والجنوب قد تحسنت .

ان الخلافات الأيدولوجية والسياسية بين الدولتين العظميين قد ازدادت أكثر ، وفي
نفس الوقت برزت مناطق جديدة للتوتر المسلح في بعض المناطق . ان التنافس من أجل الحصول
على مناطق النفوذ قد ازداد حدة ، وان هذا التنافس لا يتمشى وتطلعات الشعوب التي ترغب

في أن يقوم نظام جديد تمكن فيه الدول الصغيرة من تسوية مشاكلها والمشاركة في العلاقات الدولية على قدم المساواة مع الدول الأخرى . وفي مواجهة جميع هذه الحقائق ، فإن المبادئ التي تقوم على أساسها منظمة الأمم المتحدة ، تزداد أهميتها وهي المبادئ التي تساعد الدول النامية على إيجاد نظام جديد عادل بالنسبة إلى المجتمع البشري بأسره . ان فنزويلا تؤمن بالأمم المتحدة ، وقد أكدنا ذلك أمام هذه الجمعية العامة بواسطة الرئيس كارلوس أندرياس عندما قال في عام ١٩٧٦ ما يلي :

” ان أمريكا اللاتينية والعالم الثالث يدركان ويقبلان أن هذه المنظمة هي التي تستطيع فيها الشعوب الصغيرة التي ليس لها تاريخ استعماري وتلك التي تحررت من الاستعمار ، أن تزدهر اذا ما تخلت تماما عن موقف اللامبالاة ازاء المشاكل الدولية وعقدت العزم على الاشتراك في اتخاذ القرارات التي تحدد وسوف تحدد طريق العدالة الدولية ” . (A/31/PV.67.P.6-7-10)

اننا نعتقد أنه في نطاق هذه المنظمة وتحت رعايتها ، يمكن أن نوفق بين وجهات النظر المتطرفة ، كما يمكن أن نسوى الخلافات التي تعرقل تحقيق السلام والعدل في العالم . ويمكن لنا أيضا أن نخلق شعورا بالتضامن الانساني رغم عدم تفهم وتعنت بعض الدول . وبكل حزم ومثابرة ، يمكننا أن نقرب من تحقيق هذه الاهداف بفضل عمل منسق على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ان الأمين العام قد أبرز - وهو على حق في ذلك - في تقريره السنوي أنه بدراسة ما يحدث يوميا في العالم ، يمكن لمنظمة الأمم المتحدة مهما شابها النقص أو عدم الفاعلية أن تقوم بمهمة كبيرة ، وأنه اذا ما استخدمت المنظمة على النحو الأمثل ، فانه يمكنها أن تشكل أداة يمكن بواسطتها أن تتغلب على الشعور بعدم الثقة والطمأنينة ، ذلك الشعور الذي يحول دون تسوية مختلف مشاكل العالم .

واعتقد أنه يجب علينا منذ بداية مناقشاتنا هذا العام أن نتذكر أمرا أساسيا . اننا انعمود للحظة باهتمامنا من السياسة المعاصرة إلى المجال التاريخي ، فاننا سوف نلاحظ أنه فيما وراء

النزاعات والمشاكل سواء كانت أقل أو أكثر خطورة ، أن عصرنا هذا يتميز بطابع تجديدي وتقدمي . ان العالم ، ابتداءً من ١٩٤٥ ، توجد في خطوطه الرئيسية ملامح واتجاهات مماثلة لتلك التي كانت موجودة في غرب ووسط أوروبا منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ، فقد كانوا يخافون وقتئذ من الحسم كما يفعلون الآن ، وهناك اليوم كما كانت في ذلك الوقت للانسان أيضا طاقة متزايدة من الانتاجية السريعة لم يسبق لها مثيل ، وكذلك فقد استطاع الانسان السيطرة على الطبيعة وتغيير صورة العالم بل ومصيره هو نفسه .

وفي الوقت الراهن ، كما كان الشأن في فجر العصر الأوروبي الحديث ، فان الدول الجديدة تؤكد سيادتها وترفض مزاعم الامبريالية التقليدية . كما أن الأجيال الجديدة التي تخرج من ثنايا الشعب تتحدى النخبة التقليدية التي تركز الى الامتيازات الموروثة .

ان الأيديولوجيات ، بالرغم من كونها متطرفة ومثالية في البداية ، تتكيف تدريجيا مع الحقائق الجديدة وتتعايش بصورة بناءة مع الكثير من المدارس الفكرية . وبالرغم من الردود السلبية فان الانسانية تتجه صوب عدالة وحرية أكبر للأمم والأفراد على السواء .
ان فنزويلا بصفتها أمة ناشئة متفائلة ، ونعتقد بأن المصاعب والكفاح والمعاناة التي نعاني منها حاليا يجب النظر اليها باعتبارها جزءا من المفهوم المتفائل للتاريخ البشرى .
وبهذه الروح فان حكومة الرئيس بيريز قد وجهت سياستها العالمية وأعربت عن تأييدها الكامل لكل الجهود والأعمال الرامية الى تغيير النظام العالمي الحالي والى ارساء قواعد تصاون حقيقي بين جميع الدول .

ان هذه السياسة التي تعكس عزمنا الحاسم على الكفاح من أجل تحقيق العدالة الدولية تميزت بالتضامن الفعلي النضالي مع الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، هذه المجموعة التي نقبل الأهداف التي تسعى اليها . واننا لمتيقنون من نجاعة العمل المشترك في هذه المرحلة من المعارضة لمختلف مصادر السيطرة والاستغلال والوحدة المتضامنة بين دول العالم الثالث هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تحقيق المطامح نحو العدالة .
وان تضامنا كان تضامنا فعليا طبقا لمشار الديمقراطية الأصيلة للفنزويليين . وقد عززنا هذا التضامن بفضل عملنا في نطاق منظمة الدول المصدرة للبترول ، وهي وسيلة تفاوض كبرى .
الأمر الذى يدعو الى تشجيع العالم بقصد انشاء مثل هذه المنظمات التي تمكن كل الدول من الدفاع عن مصادرها .

ان الدخل الناتج عن البترول وهو مصدر غير متجدد قد استخدمناه في تسهيل نمو فنزويلا واستخدمناه لارساء قواعد متينة لاقتصاد فنزويلا . وفي الوقت ذاته فقد أسهمنا في حدود امكانياتنا في تنمية دول أخرى تابعة للعالم الثالث وذلك بواسطة منظمات مالية دولية وفي نطاق برامج متنوعة ثنائية الأطراف للتعاون . هذا التعاون الصريح والصادق الهدف منه التضامن مع الشعوب الأخرى .

ان سياستنا الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بسياستنا الداخلية وان الممارسة الحقيقية للديمقراطية قد أعطت القوة والنشاط لسياستنا الدولية التي ترمي الى تحقيق التمتع الحقيقي والاستفادة الحقيقية بمواردنا والنهوض بتنميتنا وتحقيق رفاهية شعبنا .

ولكننا ندرك أيضا أن بلداننا يصعب عليها أن تطبق برامجها الانمائية اذا لم توجد فسي العالم قواعد النظام الاقتصادى الجديد الذى عليه أن يعطى لمواردنا الاهتمام الذى تستحقه . وفي مجال العلاقات الخارجية يجرى الكفاح الحقيقي من أجل حقنا في التنمية . ان الوضع الاقتصادى الدولى ووضع المفاوضات والحوار بين الشمال والجنوب هو أمر يدعو الى القلق . وقد لاحظنا في هذين المجالين تدهورا كبيرا ونخشى أن يزداد الاقتصاد الدولى تدهورا . وان من الوهم الاعتقاد بأنه عن طريق اللجوء الى اجراءات قصيرة الأجل يمكن التغلب على المشاكل التي تواجه العالم حاليا وأن نضع حدا لعدم اليقين والاضطراب الذى يزداد اليوم حدة . وبالنسبة لما يجرى في أسواق المبادلات فاننا نلاحظ صعوبة كبرى ، وهذا أمر يسبب لنا أضرارا كبرى الأمر الذى يحتم علينا أن ندرس المشكلة من الأساس . وتجري محاولات لحل الأزمة عن طريق عملية من المواءمات على حساب الدول النامية . ويحدث هذا في الوقت الذى يزيد فيه الوعي بأن العمل الرامى الى حل مشاكل بلدان العالم الثالث حلا ناجحا والى تزويدها بقوة شرائية خارجية أكبر هما الطريق المثلى لخلق الطلب والعمل في البلدان المصنعة . وهذه طريقة لاعطاء دفعة ايجابية للتكافل الذى يكيف العلاقات الاقتصادية بين الدول . ومادنا لا نعمل على هذا الأساس ، فاننا لن نكون قد خرجنا من الركود الحالى .

لذلك من الضرورى أن يدفع ثمن عادل لمواردنا الأولية وأن نتمكن من الوصول الى أسواق الدول الصناعية حتى يمكننا فتح السبيل أمام سير التصنيع في بلادنا ، الذى يجب أن يعتمد على تقنيات يتم نقلها في ظروف ملائمة . وفي هذا الصدد فان استئناف مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك تحت اشراف الاونكتاد والمؤتمرات حول التكنولوجيا تكتسب طابعها خاصا . ورغم أن هذه النظرة يوافق عليها العديد من الدول الصناعية فان الحوار بين الشمال والجنوب متوقف حاليا . وفي بداية أيلول / سبتمبر فان اللجنة الجامعة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اضطرت الى ايقاف أعمالها لأن بلدا صناعيا هاما قد رفض أن يشارك مشاركة بناءة .

ان الحوار من أجل الحوار مضر . فهذا لا يعد حوارا . وان الدول النامية قد تبنت موقفا متضامنا في نطاق اللجنة الجامعة وبينت أن الحوار لا يمكن أن يقوم الا اذا كان هناك تفاهم وتعاون

والا ان ادى هذا الحوار الى نتائج ايجابية وبذلك يمكننا فقط أن ننظم هذا الترابط بين الدول على أساس معقول . ان هذا الهدف التاريخي الذى يجب علينا أن نعمل على تحقيقه يبدو أنه معرض للخطر لاجراءات اتخذت على المدى القريب .

وانا بقي هذا الموقف فستنشأ عنه الفوضى . ولا يمكننا أن نتدبر بالظروف الاقتصادية غير الملائمة من أجل عدم تغيير الهياكل الموجودة . وهل من المعقول أن نفكر أن الدول النامية ستبقى غير مبالية وان تدع البلدان المصنعة تسوى كيفما تشاء المشاكل التي تهمنا وتهمها ؟ وهل وصل الوضع الاقتصادى العالمى الى درجة من التدهور بحيث لم يعد من الممكن للمجتمع الدولى التوصل الى حل منسق ؟ لا نستطيع أن نعتقد بأننا وصلنا الى مثل هذه النقطة . ولا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن نفقد أعصابنا بسبب التوقعات التي خاب أملنا فيها والتي أشارت اليها العقول الالكترونية .

ان القوى الخلاقة للعقل الانساني لم تستخدم بطريقة كاملة وغير متناقضة . واننا نحتاج الى أن تتوفر في القائد صفات الزعامة أو بمعنى آخر " البصيرة والشجاعة " . اننا نحتاج الى المشاركة الكاملة من جانب جميع من يهمهم الامر داخل البلدان وبينها . وباختصار ، فانه لم يحدث تقدم نحو تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونحن نشعر أحيانا بأن بعض الحكومات لا تزال ترى ان النظام القديم يخدم مصالح الدول المصنعة ، وان النظام الجديد ضار بها . والحقيقة انه لا يمكننا أن نبقى على النظام القديم ، ولا يمكننا أن نشيد نظاما جديدا لا يكون قائما على مصالح كل دولة من دول المجتمع الدولي . ويبدو من الطبيعي ، الى جانب ذلك ، ان اولئك الذين يعانون من الوضع القائم أكثر من غيرهم ، هم الذين سوف يستفيدون فائدة كبرى من الانتقال من نظام الى آخر ، وهم الذين ينادون بقيام هذا النظام الجديد .

لقد تابعت حكومة فنزويلا دائما ، وباهتمام بالغ ، أعمال المؤتمر الثالث للامم المتحدة بشأن قانون البحار . وقد بذلت كل ما في وسعها للمشاركة في انجاح مداوات هذا المؤتمر . ونحن نعتقد انه قد تحقق تقدم فيما يتعلق بتنفيذ المهمة التي حددتها الجمعية العامة . وبالفعل ، فان العديد من مواد النص المتكامل غير الرسمي المطروح للتفاوض تحظى بتأييد الاغلبية الكبرى . وعلى أية حال ، فانه لا تزال هناك بعض مجالات الخلاف ، وقد كانت موضع مفاوضات ، ويجب أن يستمر التفاوض بشأنها .

اننا ننظر ببالغ القلق الى عزم الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول المصنعة ، على اتخاذ اجراءات من جانب واحد فيما يتعلق بنظام المنطقة الدولية لأعماق البحار ومواردها . ونحن نعتقد أننا قد تقدمنا في المفاوضات ، وان التدابير التي تتخذ من جانب واحد في هذا المجال ، ستحول نهائيا دون أي تفاهم .

ومن الواضح ان هذا المؤتمر قد بلغ مرحلة حاسمة من أعماله ، وانه من الضروري ان نضع ، بكل عناية ، برنامج أعماله المقبلة ، حتى نتفادي الركود الذي يحتمل ان يثبط من العزائم ويعرض النتائج المكتسبة الآن للخطر . ولذلك ، فقد أيدنا التوصية التي تنص على أن هدف الدورة القادمة للمؤتمر ، التي ستعقد في شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٧٩ ، يجب ان يتمثل في اختتام المفاوضات غير الرسمية ومراجعة نص المشروع الرسمي للاتفاقية والمصادقة عليه رسميا . وانا حصلنا

على هذه النتيجة يمكن ان تعقد دورة جديدة في السنة التالية لدراسة هذا المشروع طبقا للقانون ، وكذا التعديلات الرسمية التي يمكن ان تقدم من قبل الدول الاعضاء في المؤتمر . فاذا تحققت هذه الأهداف فان المؤتمر يمكن ان ينعقد في كاراكاس لاختتام أعماله في موعد مناسب من عام ١٩٨٠ . ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، كانت لها أهمية بالغة ، باعتبار أنها كانت أول دورة عقدت للنظر في هذا الموضوع وحده . بيد أنها لم تكن خالية من المتناقضات التي ميزت جميع الاجتماعات المخصصة لنزع السلاح . ان وثيقة الحل الوسط التي تم اعتمادها بعد مشاورات طويلة ، والتي أبدت العديد من الدول تحفظات بشأنها ، لا تعكس بحق مطامح الاغلبية الكبرى للدول . وقد لاحظنا مرة اخرى ، أن الدول النووية ليست راغبة في أن تبدي ، ولو مجرد دلائل ، عن استعدادها من الآن لقبول اجراءات لموسسة وفعالة لنزع السلاح في المجال النووي . ومن الواضح أن الدول الكبرى التي تتنازع فيما بينها دائما على فرض سيطرتها تتحد بهذه المناسبة ، كما فعلت ذلك في جميع المحافل الدولية التي تنتظر في نزع السلاح ، وذلك لاحباط كل المبادرات التي تستوجب - ولو من بعيد - التزاما من جانبها بأن تعمل بحزم وعزم من أجل نزع السلاح النووي .

ومن ناحية أخرى ، وبينما كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة منعقدة ، اجتمع في واشنطن قادة بلدان اعضاء في حلف عسكري ، وذلك من أجل تطوير جهازها العسكري في أوروبا ، لأن حلفا آخر تفوق عليها في مجال التسليح ، وقد شاهدنا أخيرا قادة هذه البلدان بالذات يتحدثون من فوق منصة الامم المتحدة عن نزع السلاح في المناقشة العامة . وقد خلق مثل هذا الموقف مناخا يقضي على آمال البشرية في تحقيق التقدم خلال الدورة الاستثنائية .

ورغم ان نزع السلاح قد يبدو وكما لو كان من أعمال دون كيشوت ، فلا يمكن ان نسمح لأنفسنا بأن نستسلم للتشاؤم وخيبة الامل . ولا يمكننا ان نتخلى عن كل أمل ، ولو أن الوقت متأخر . ونأمل ان تسود الحكمة والتعقل وان تصحح الدول النووية الطريق الذي انتهجته حتى الآن بصورة غير معقولة . وأود أن أكرر هنا أن فنزويلا على استعداد للمشاركة فعليا في جميع المحافل متعددة الاطراف التي ستنتظر في جميع القضايا المتعلقة بنزع السلاح . وبهذه الروح ، وبهذه الارادة ، فاننا ننوي المشاركة في اعمال هيئة التفاوض الجديدة حول نزع السلاح .

وكبلد من العالم الثالث ، فاننا نشعر بقلق كبير أمام انتشار الاسلحة التقليدية التي استحوذت دون مبرر على موارد حيوية لنمو الشعوب وحرمتها من امكانية الحياة ، حياة كريمة ، طبقا لحقها في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . ان هذا الميدان يحظى باهتمام بالغ من حكومتنا ، ولذلك ، فقد نادينا باتخاذ تدابير تهدف الى الحد من التسلح في امريكا اللاتينية . ويجب علينا ان نجتهد ، لبلوغ هذا الهدف ، ليس لكي نخصص موارد اكثر لنمو شعوبنا ، بل وايضا لنضع حدا للارباح الباهظة التي يحققها تجار الاسلحة ، الذين لا يترددون في اثارة النزاعات والخلافات بين الامم لتروج تجارتهم .

وبناء على مبادرة من فنزويلا ، فقد قام ثمانية وزراء للخارجية من بلدان امريكا اللاتينية بالتصديق على اعلان اياكوتشو في حزيران / يونيه من هذا العام . وقد أكدنا مرة أخرى مبادئ الاعلان التي تتعلق بالحد من التسلح وضرورة الحاجة الى مضاعفة جهودنا لخلق الظروف الملائمة لخفض حقيقي للتسلح في امريكا اللاتينية . ومنذ اسابيع قليلة مضت ، عقدت ٢٠ دولة ، بينها بلدي ، اجتماعا غير رسمي حول الاسلحة التقليدية في المكسيك . وقد كان من الجوانب الكبرى التي لها دلالات عامة ، الاعتراف العام بالرغبة في انشاء نظام تشاوري بين بلدان امريكا اللاتينية ، يهدف الى تنسيق المبادرات التي قد تؤدي الى تسهيل تحقيق نتائج ملموسة في مجال الحد من الاسلحة . وسوف نستمر في البحث عن أفضل الطرق لتنفيذ افكارنا هذه . ومن المأمول فيه أن تشارك جميع بلدان امريكا اللاتينية في مثل هذا الحوار حيث ان المساعدة والتأييد الفعال للجميع ، هو فقط الذي يمكن ان يضمن تحقيق نتائج فعالة . ونأمل أن تتخذ مثل هذه المبادرات أيضا في مناطق اخرى من العالم .

ومن بين مميزات عصرنا ، ظاهرة الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها ، واعادة الاعتراف بها وممارستها كاملة . لقد ولدت الامم المتحدة نتيجة صراع العالم ضد النازية الفاشية وما تمثله من انتهاك الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والعنصرية ، والتعصب ، والحث على الكراهية بين الشعوب . ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وكذا الاعلان الامريكي لحقوق الانسان وواجباته ، قد تمت المصادقة عليهما منذ ٣٠ عاما مضت . ونحن لا يمكن أن نعتقد بأن هذه النصوص قد بقيت حبرا على ورق . ان اساس السياسة الدولية لفنزويلا هو الدفاع الكامل عن حقوق الانسان . ان سياستنا ، انما هي انعكاس ليقيننا العميق الذي لا يخدم اغراضا خاصة .

اننا لنقف بحزم الى جانب شعوب افريقيا التي تناضل من اجل استقلالها ، والتي انكثرت حقوقها الاساسية منذ اكثر من ٥٠٠ عام . اننا لنوافق على حل معقول في زمبابوي دون شروط ، كما اننا نؤيد استقلال ناميبيا ، وجميع المبادرات المتخذة من قبل الامم المتحدة في هذا الصدد . واننا لقلقون امام معارضة جنوب افريقيا ، وهي مركز سياسة التمييز العنصري والعنف في افريقيا ، وقلقون ايضا امام معارضة هذا النظام العنصري لقرارات مجلس الامن .

ان امريكا اللاتينية قد وضعت امام مشكلة عويصة هي المبالاة أو عدم المبالاة أمام مأساة لا سابق لها في تاريخنا . لقد بدأت مأساة نيكاراغوا قبل نصف قرن ، عندما توفي اوجوستوكيسار ساندينو على يدى سوموزا الأول . لقد ملأ التعذيب والموت صفحات تاريخ هذه الامة لخمس واربعين عاما حيث نجح ساموزا في ان يخلف ساموزا آخر .

ومنذ اغتيال الدكتور بدرو يواقيم شامورو وهو عالم وسياسي ، فان كل شهر من تراب نيكاراغوا قد خضب بالدماء . اننا في امريكا اللاتينية لم نرايدا ولم نشهد مثيلا لذلك من قبل . ان اسقف ماناجوا قد حاول ان يحول دون ذبح شعبه ، وايقاف الاغتيالات الجماعية ضد شعب من اشجع الشعوب في امريكا اللاتينية ومن اكثرهم عزما وتصميما .

لقد وصلت الينا صرخة استغاثة من بين حطام مدن : ماتاجالبا ، ليون ، ريفاس ، استيلي ، شيناندينغا ، وماسايا . ولقد قدم التلفزيون الامريكي لنا معلومات ومشاهد مأساوية ، اوضحت لنا كيف تم تدبير الكنائس الكاثوليكية ، وكيف هدمت المعابد . ان الصحف لتوضح لنا كيف يتم ذبح الضحايا في الشوارع ، وكيف يتم حرق جثث الضحايا واللقاء بها في مقابر جماعية . ولقد اوضح لنا التلفزيون الامريكي وجهها مؤلما لهذه الأحداث ، وكيف يتم استئجار المرتزقة في " البوكيورك ونيو مكسيكو " من اجل القتال في نيكاراغوا . ان هذه العملية ، قد تم القيام بها ضد الضحايا العزل في نيكاراغوا الذين لم يشاركوا في الحركة التمردية . وهذا امر لا يمكن ان يقوم به سكان نيكاراغوا ، حيث تمت عملية تدبير شامل هناك . وباسم الشعب الفنزويلي ، فانني اعبر عن عميق تأثرنا امام هذا الوضع . لقد اتخذ الشعب الفنزويلي موقفا تجاه هذا الموضوع ، وهو موقف تضامن مع هذا الشعب البطل .

وكما قال الرئيس رودريجو كارازو من كوستاريكا امام هذه الجمعية ، فان سلام المنطقة مهدد

بالخطر ، واذا كانت هناك منظمة اقليمية قادرة على ان تتخذ موقف اللامبالاة ، فان المجتمع الدولي لا يمكن ان يتقيد باللامبالاة . بل يجب علينا ان نساعد هذا الشعب ، وان نستجيب لصرخات الامهات الباحثات دون جدوى عن جثث اولادهن التي دفنت او حرقت حيثما قتلوا .

ان آفا من نيكاراغوا يفرون من بلدهم هربا من الموت ، وهناك اكثر من ٢٥٠٠٠٠ قد لجأوا الى البلدان المجاورة . اننا نعتقد ان الامم المتحدة عليها مسؤولية تجاه هذا الشعب . هذه هي المأساة التي تهز ذلك الجزء الخاص بنا من العالم . واننا لا يمكن ان نتخذ موقف اللامبالاة ازاء ذلك والا وجبت ادانتنا .

ان رئيسي دولة كولومبيا ، ودولة فنزويلا قد وجهما بنفسيهما رسالة اليكم - سيادة الرئيس - بوصفكم رئيسا للجمعية العامة بشأن ذلك الموقف الخطير . ورغم ان النص يعتبر وثيقة رسمية لهذه الجمعية ، الا انني سوف اضمن كلمتي احدي فقراته وهي :

" واننا ان نستنكر الحالة المفجعة والمأساوية التي تعاني منها قطاعات واسعة من سكان نيكاراغوا ، الذين يجرى انتهاك حقوقهم الجوهريه ، فاننا نحترم مبدأ عدم التدخل الذي لا يتعارض بأى حال مع مهمة حماية حقوق الانسان على الصعيد الدولي ، وهي مهمة تطالب الامم المتحدة بأدائها ، وكذلك اللجنة الامريكية لحقوق الانسان ، وليس ثمة اعتراض على اى اجراءات تتخذها هاتان الهيئتان في وقت واحد ، حيث ان الامم المتحدة ليست مطالبة بأن تنظر في القضية السياسية المعروضة امام اختصاص المنظمة الاقليمية ، ولكنها مطالبة بالعمل دافعا عن حقوق الانسان ، وهو التزام ، كما نفهم ، لا يمكن ان تتهرب منه الوكالات المسؤولة عن كفالة الاحترام الكامل لتلك الحقوق " .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠ / ٣ / ١٣